دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان: محددات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية : دراسة تطبيقية على القطاع المصرفى اللبنانى

المصدر: الفكر المحاسبي

الناشر: جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة

المؤلف الرئيسي: مختار، اكرامي سعيد

المجلد/العدد: مج19, ع3

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 2015

الشهر: اكتوبر

الصفحات: 524 - 587

رقم MD: 969994

نوع المحتوى: بحوث ومقالات

اللغة: Arabic

قواعد المعلومات: EcoLink

مواضيع: المسئولية الاجتماعية، الإفصاح المحاسبى، المؤسسات المصرفية، لبنان

رابط: http://search.mandumah.com/Record/969994

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

محددات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفى اللبنانى

الدكتور
إكرامى سعيد مختار
مدرس المحاسبة بكلية التجارة جامعة دمنهور

محددات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفى اللبنانى

دكتور/ إكرامى سعيد مختار

مدرس المحاسبة بكلية التجارة جامعة دمنهور

ملخص البحث

يهدف البحث إلى دراسة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في القطاع المصرفى اللبنانى والتعرف على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وعدد من خصائص البنوك مثل الضغوط المجتمعية والسياسية والسيطرة العائلية وكذلك بعض آليات الحوكمة مثل حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة وثنائية الأدوار. وتم ذلك من خلال استخدام أسلوب تحليل المحتوى لتحليل الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فى التقارير المالية السنوية لعدد ٢٧ بنك تجارى لبنانى عن سنة ٢٠١٢. وتم قياس مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية باستخدام عدد الجمل، وتم تصنيف الإفصاح إلى أربع مجموعات هى الإفصاح عن المشاركة المجتمعية، الإفصاح عن الموارد البشرية، الإفصاح عن المنتجات والعملاء وأخيراً الإفصاح البيئى. وتمشياً مع نتائج العديد من الدراسات السابقة تميل البنوك اللبنانية إلى تقديم إفصاح متزايد عن المشاركة المجتمعية يليها الموارد البشرية يليها المنتجات والعملاء وأخيراً الإفصاح البيئي. ومن حيث طبيعة الإفصاح يميل الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية أن يكون إفصاحاً وصفياً على حساب الإفصاح الكمى. ويعد التعرض للضغوط المجتمعية والسياسية أحد أهم محددات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فى القطاع المصرفى اللبنانى. كما إن البنوك ذات مجالس الإدارة كبيرة الحجم والتى تتمتع بمقدار أكبر من الاستقلالية تميل لأن تقدم إفصاحاً متزايداً عن المسئولية الاجتماعية. ومن ناحية أخرى فبالرغم من عدم تأثير ثنائية الأدوار والسيطرة العائلية على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، فإن التفاعل بينهما يؤثر سلباً على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية.

Determinants of Corporate Social Disclsoure: An Empirical Study in the Lebanese Banking Sector

Abstract

This study aims to investigate corporate social responsibility disclosure (CSRD) in the Lebanese banking sector and to explore the association between CSRD and specific-bank characteristics - social and political pressure and family control- and corporate governance –board size, board independence and role duality-. The study used content analysis to analyze CSRD in annual reports of 27 commercial bank in 2012. The CSRD level was measured using number of sentences and was classified into four groups: Community, Human resources, product and customer and environmental disclosure. The findings indicate that the Lebanese banks tend to provide more disclosure regarding community, human resources, product and customer and environment respectively. In addition, the Lebanese banks tend to provide more qualitative disclosure than quantitative disclosure. Moreover, lebanses banks that face more social and political pressure, that have large board size and more independence tend to provide more CSRD. Finally, although role duality and family control have no association with the level of CSRD, the interaction between them has a significant negative association with CSRD.

١- الإطار العام للبحث

١-١ مقدمة

على الرغم من أن مفهوم المسئولية الاجتماعية corporate social responsibility (CSR) ليس مفهوماً جديداً على بيئة الأعمال إلا إنه ما زال يحظى باهتمام العديد من الحكومات، الجهات التشريعية والتنظيمية بل والهيئات المهنية خصوصاً بعد الفضائح المالية التي ضربت العديد من الشركات في بعض الدول المتقدمة (عسيرى، ٢٠١١؛ إبراهيم، ٢٠١٤). فلقد تغيرت النظرة التقليدية لمسئولية الشركات والتى كانت تقتصر على تعظيم أرباح ومصالح الملاك إلى النظرة الأكثر شمولاً نحو ضرورة وفاء الشركات بمسئولياتها أمام قطاع عريض من أصحاب المصالح، فأصبح على الشركات أن ترد للمجتمع أكثر مما تأخذ منه فى ضوء العديد من العوامل الاقتصادية، البيئية والاجتماعية (الخيال ومفتى، ٢٠٠٣)، بل أصبح استمرار الشركات ونجاحها مرهوناً بمدى وفائها باحتياجات أفراد المجتمع (السيد، ٢٠٠١).

وتشير دراسة لمكتب المراجعة العالمى KPMG فى سنة ٢٠١٣ لعدد ٤١٠٠ شركة فى ٤١ دولة إلى وجود إرتفاع جوهرى فى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية (corporate social responsibility disclosure) فى العديد من دول العالم خصوصاً الهند، الصين، سنغافورة، استراليا، تايوان وشيلى، كما بلغ مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية لأكبر ٢٥٠ شركة عالمية ٩٣%، ومع هذا تظل منطقة الشرق الأوسط من أقل المناطق إفصاحاً عن المسئولية الاجتماعية على مستوى العالم، بينما يخطو قطاع التمويل والتأمين خطوات حثيثة نحو تقديم المزيد من الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية (KPMG, 2013).

ومع التغيرات المتزايدة فى بيئة الأعمال أصبح مفهوم المسئولية الإجتماعية ملازماً لمفهوم التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث: البعد الإقتصادى، البعد البيئى، والبعد الإجتماعى. فالمسئولية الاجتماعية هى التزام شركات الأعمال بالمشاركة فى التنمية الاقتصادية المستدامة والعمل مع الموظفين وعائلاتهم والمجتمع المحلى والمجتمع ككل على تحسين جودة الحياة بطرق تكون مفيدة لكلٍ من قطاع الأعمال والتنمية (World Bank, 2003).

وعلى مستوى الحكومات، كان عام ٢٠٠٥ هو عام المسئولية الاجتماعية فى الإتحاد الأوروبى حتى إن حكومة المملكة المتحدة أصبحت تضم وزيراً للمسئولية الاجتماعية، ونادى إتحاد الصناعة والتجارة بتعديل قانون الشركات ليتيح الإفصاح عن الأداء البيئى والاجتماعى بجانب الأداء المالى (Douglas et al., 2009). وفى عام ٢٠٠٨ تبنت الحكومة الدنماركية قانوناً يجعل الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية متطلباً إجبارياً، وفى عام ٢٠١٢ وسعت من تلك المتطلبات لتشمل الإفصاح عن سياسات الشركات فيما يتعلق بحقوق الإنسان وتخفيض الآثار الضارة على المناخ، بل وتقوم حالياً مفوضية الإتحاد الأوروبى باعداد مقترح عن المتطلبات العامة للتقرير عن المسئولية الاجتماعية للشركات ليطبق فى دول الإتحاد الأوروبى بما يسهل من إمكانية المقارنة بين الشركات الأوروبية (Danish Business Authority, 2013). ومن جهة أخرى، إهتمت الهيئات المهنية المحاسبية بالمسئولية الاجتماعية للشركات من منظور التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال يقوم الإتحاد الدولى للمحاسبين International Federation of Accountants (IFAC) بالعمل على تطوير ممارسات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية (مليجى ٢٠١٤)، ففى عام ٢٠٠٩ تم إصدار الإطار المفاهيمى للإستدامة كما شارك فى مشروع أمير ويلز للمحاسبة عن التنمية المستدامة والذى يهدف إلى إبراز أهمية وكيفية الربط بين المحاسبة والتنمية المستدامة من خلال العمل مع الشركات، المستثمرين، القطاع العام، الهيئات المحاسبية، المنظمات غير الحكومية، الجهات الأكاديمية، لوضع إرشادات عملية لدمج الإستدامة فى عملية صنع القرار والتقارير المالية. وفى نفس الاتجاه فإن تطور إصدارات هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية يشير إلى التوجه نحو زيادة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية (Grant thornton, 2014).

لقد كشفت الأزمة المالية الأسيوية سنة ١٩٩٧ أن غياب حوكمة الشركات الفعالة والشفافية فى العديد من الأسواق الأسيوية كان أحد الأسباب الرئيسة لحدوث تلك الأزمة (Ho and Wong, 2001). لقد أصبح الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية جزء هام من اهتمام حوكمة الشركات بالمسئولية الاجتماعية، حيث أصبح لا يمكن الفصل بين حوكمة الشركات والمسئولية الاجتماعية وذلك لأن حوكمة الشركات تستند إلى

المساءلة والقواعد الأخلاقية بينما تركز المسئولية الاجتماعية على الممارسات الحالية تجاه قضايا المسئولية الاجتماعية (Sharif and Rashid, 2014).

ولم يكن البحث المحاسبى بمنأى عن تلك التغيرات فى بيئة الأعمال بل عمد إلى مواكبة تلك التغيرات ودراسة المسئولية الاجتماعية من جوانبها المختلفة. فمنذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين ظهر فى الأدبيات المحاسبية مفهوم المحاسبة الاجتماعية والحاجة إلى وجود سياسة عامة للإفصاح الاجتماعى، بما يضمن أن يكون الإفصاح الاجتماعى مناسباً وملاءماً للمساعدة فى تحقيق المساءلة العامة ومراقبة وتقييم المساهمات الاجتماعية للشركات (Ramanthan, 1976). وفى منتصف التسعينيات من ذات القرن ازدهر البحث المحاسبى فى ذلك الاتجاه ممثلاً فى التزايد الملموس فى عدد الأبحاث المحاسبية التى تتناول المسئولية الاجتماعية للشركات (Deegan, 2002)، كنتيجة لتزايد طلب مستخدمى المعلومات المحاسبية على المزيد من المعلومات ليس فقط المرتبطة بالنشاط الاقتصادى ولكن أيضاً المعلومات المرتبطة بمدى تأثير أنشطة الشركات على المجتمع (Ho and Wong, 2001).

وبمطالعة تلك الجهود البحثية يتضح أنها تمت فى العديد من الدول الصناعية المتقدمة والقليل منها فى الدول الأقل تقدماً، وبالتالى فإنه من غير الملاءم تعميم نتائج تلك الدراسات على الدول الأقل تقدماً نظراً لاختلاف درجة التطور الاقتصادى بينهما (Tsang, 1998). ومن جهة أخرى، ركزت الدراسات التي تتناول الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية كثيراً على الإفصاح عن المعلومات البيئية، وكان من الأحرى أن يتم التركيز أيضاً على المعلومات الخاصة بالعاملين والمشاركة المجتمعية والعلاقات مع العملاء، وقد كان للتركيز على المعلومات البيئية تداعياته والمتمثلة فى ندرة الدراسات التى تدرس القطاعات الأقل تأثيراً على البيئة مثل البنوك والمؤسسات المالية (Branco and Rodrigues, 2006).

تحاول الدراسة الحالية سد تلك الفجوة البحثية من خلال دراسة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فى القطاع المصرفى اللبنانى عن طريق تحليل التقارير المالية السنوية لعدد ٢٧ بنك تجارى لسنة ٢٠١٢. تتميز لبنان كأحد دول منطقة الشرق الأوسط بعدد من الخصائص الثقافية والقيم المحاسبية التي يتوقع أن تؤثر على ممارسات الإفصاح المحاسبى (Baydoun and Willett, 1995). ومن جهة أخرى، فإنه وفقاً

لتقرير ROSC (2003) فإن مهنة المحاسبة والمراجعة فى لبنان تعانى من ضعف الهيكل المؤسسى لها، حيث تفتقر نقابة خبراء المحاسبة المجازين إلى الموارد اللازمة لكى تقوم بدورها الإشرافى والتدريبى مع صعوبة توفير المواد التدريبية المناسبة، كما يعانى التعليم المحاسبى من ضعف المناهج الدراسية وهو ما قد ينعكس سلباً على جودة الإفصاح المحاسبى.

يعد القطاع المصرفى أحد أهم دعائم الإقتصاد اللبنانى فعلى الرغم مما تمر به لبنان من عدم التأكد السياسى، نقص القوانين، ضعف التمويل العام، تداعيات الأزمة السورية إلا إن أداء القطاع المصرفى يتحسن من عام لآخر. فعلى سبيل المثال يبلغ الاحتياطى النقدى من العملات الأجنبية والذهب ٣٠ مليار دولار و١٥.٣٠ مليار دولار على التوالى فى عام ٢٠١٢. كما يبلغ إجمالى أصول القطاع المصرفى ١٨٣.٣٠ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٢ وبزيادة ٨.٤٠% عن عام ٢٠١١، ويبلغ العائد على حقوق الملكية ١٢.٢٧%. وأخيراً، تحقق البنوك اللبنانية مستويات أداء متميزة على صعيد الربحية، إدارة المخاطر، كفاية رأس المال بما يجعلها أحد أهم القطاعات المصرفية فى منطقة الشرق الأوسط (Baz, 2013). وتهمين الشركات العائلية على الإقتصاد اللبنانى حيث تمثل الشركات العائلية نحو ٨٥% من الشركات فى القطاع الخاص وتوفر نحو ١.٢٤ مليون فرصة عمل، بل ويلعب أفراد العائلة دوراً هاماً فى إدارة العمل العائلى من خلال عضويتهم في مجلس الإدارة (Fahed-Sreih and Pistrui, 2012). وبالتالى تمثل لبنان بيئة مناسبة لدراسة أثر السيطرة العائلية على ممارسات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية.

١-٢ مشكلة البحث

إن العمل على تحسين مستوى وجودة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية يتطلب ليس فقط دراسة الوضع الحالى لما يتم تقديمه من إفصاح بل يتطلب التعرف على المحددات التى تؤثر على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية (Adams et al., 1998; Haniffa and Cooke, 2005). وبناء لما تام استعراضه يمكن صياغة مشكلة البحث فى التساؤلات البحثية التالية:

١. ما هو مستوى وطبيعة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية المقدم من البنوك التجارية اللبنانية فى تقاريرها المالية السنوية؟

٢. هل توجد علاقة بين الضغوط الإجتماعية والسياسية ومستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية المقدم من البنوك التجارية اللبنانية فى تقاريرها المالية السنوية؟

٣. هل توجد علاقة بين آليات الحوكمة الممثلة فى حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة وثنائية الأدوار ومستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية المقدم من البنوك التجارية اللبنانية فى تقاريرها المالية السنوية؟

٤. هل توجد علاقة بين السيطرة العائلية ومستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية المقدم من البنوك التجارية اللبنانية فى تقاريرها المالية السنوية؟

٥. هل توجد علاقة بين التفاعل بين ثنائية الأدوار والسيطرة العائلية ومستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية المقدم من البنوك التجارية اللبنانية فى تقاريرها المالية السنوية؟

١-٣ أهداف وأهمية البحث

يهدف البحث الحالى إلى استكشاف ممارسات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية من حيث مستوى الإفصاح وطبيعته والتعرف على محددات مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في القطاع المصرفي اللبناني، حيث ما زال البحث عن محددات الإفصاح المحاسبى أحد التساؤلات البحثية الهامة للعديد من الدراسات في مجال المحاسبة المالية (Haniffa and Cooke, 2005). لذا يهدف البحث إلى قياس مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فى التقارير المالية السنوية لعينة من البنوك التجارية اللبنانية باستخدام تحليل المحتوى، وتقديم وصفاً لطبيعة ذلك الإفصاح والعمل على تفسير العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وعدد من المتغيرات مثل الضغوط المجتمعية والسياسية، السيطرة العائلية، وبعض آليات حوكمة الشركات مثل حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، ثنائية الأدوار مسترشداً بعدد من نظريات الإفصاح مثل نظرية الوكالة، نظرية الشرعية ونظرية أصحاب المصالح وكذلك بالدراسات المحاسبية المعنية بالإفصاح المحاسبى.

وإذا أخذنا فى الاعتبار نتائج العديد من الدراسات الخاصة بتأثير الدولة التى تعمل بها الشركة على ممارسات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية (Adams et al., 1998; Williams, 1999; Jian et al., 2015)، فإنه تثور الحاجة إلى دراسة وفهم ممارسات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فى الدول الأقل تقدماً بما يساعد على فهم تأثير القيم المجتمعية والثقافية لها على تلك الممارسات (Williams, 1999). حيث يعد الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية أحد قضايا الإفصاح فى التقارير المالية فى الدول المقدمة إلا إنه ما زال فى مرحلة الدراسة ومحاولة فهم أبعاده فى الدول النامية (Aribi and Gao, 2010). وعلى هذا النحو يستمد البحث أهميته من محاولته المساهمة فى تحقيق فهم أفضل لممارسات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فى أحد الدول النامية –لبنان– وفى القطاع المصرفى الذين لم يتم دراستهما بصورة كافية فى الدراسات السابقة (Branco and Rodrigues, 2008b; Menassa, 2010)، خصوصاً مع محاولة الربط بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وآليات حوكمة الشركات وهو ما لم يجد اهتماماً كافياً في أدبيات البحث المحاسبى (Jizi el al., 2014; Sharif and Rashid, 2014)، محققة بذلك مساهمة علمية من خلال التطرق إلى تناول أحد الممارسات المحاسبية التى لم تلق الاهتمام الكاف فى البحث المحاسبى. وعليه يتوقع أن يساهم البحث الحالي في توفير معلومات هامة لمستخدمى التقارير المالية، مجموعات أصحاب المصالح والجهات التنظيمية والرقابية المختلفة عن مدى وفاء البنوك التجارية اللبنانية بمسئوليتها الاجتماعية وطبيعة ما تقدمه من إفصاح عن المسئولية الاجتماعية والمحددات لذلك المستوى من الإفصاح.

١-٤ حدود البحث

يركز البحث الحالى على قياس مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فى التقارير المالية لعينة من البنوك التجارية اللبنانية ومحاولة اختبار العلاقة بينه وبين عدد من خصائص البنوك وآليات الحوكمة. وبالتالى يخرج عن نطاق البحث الحالى قياس جودة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، كما يخرج عن نطاق البحث الحالى دراسة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فى وسائل الإفصاح الأخرى مثل المواقع الالكترونية للشركات. كما لم يتناول البحث أثر ارتباط المراجع بمكاتب المراجعة العالمية ووجود لجان المراجعة على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية نظراً لأن كل البنوك اللبنانية

تراجع بواسطة مكاتب مراجعة ذات صلة بمكاتب المراجعة العالمية كما يوجد لديها لجان مراجعة. كما لن تتطرق الدراسة للتعرف على ممارسات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في البنوك التجارية الإسلامية.

١-٥ منهجية البحث

ينتمى هذا البحث إلى المدخل الإيجابى والذي يعد أحد المدارس الفكرية فى فلسفة العلوم حيث يستند هذا المدخل إلى التبرير الاستنباطى/الاستدلالى Deductive reasoning واختبار النظريات theory testing وإتباع المنهج الكمى quantitative approach بهدف تفسير والتنبؤ بالمشكلة قيد الدراسة واختبار الفروض الاحصائية على عينة من المجتمع بهدف الوصول الى استنتاجات يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة. وبالتالى يهتم البحث الحالى بإشتقاق عدد من الفروض الاحصائية لعلاقة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية بعدد من خصائص البنوك وآليات الحوكمة استناداً إلى عدد من النظريات المتعلقة بالإفصاح المحاسبى وما خلصت إليه الدراسات السابقة، بالقياس الكمى للمتغيرات محل الدراسة، باستخدام الأساليب الاحصائية لاختبار الفروض على عينة ممثلة للمجتمع بما يسمح باجراء التعميم الاحصائى الملاءم.

١-٦ تنظيم البحث

لتحقيق أهداف البحث سيتم تنظيمه على النحو التالى. تم تخصيص القسم الأول لعرض الإطار العام للبحث، كما تم تخصيص القسم الثانى لعرض الإطار النظرى للإفصاح عن المسئولية الإجتماعية، أما القسم الثالث فتم تخصيصه لعرض الدراسات السابقة وإشتقاق فروض البحث، ويناقش القسم الرابع منهجية البحث بينما يناقش القسم الخامس نتائج التحليل الإحصائى، وأخيراً فقد خصص القسم السادس لخلاصة وتوصيات البحث ومجالات البحث المستقبلية.

٢-الإطار النظرى للإفصاح عن المسئولية الإجتماعية

٢-١ تعريف الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية

إن مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات ليس بالمفهوم الجديد على بيئة الأعمال فقد زاد منذ السبعينيات من القرن الماضى الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية للشركات (Khan et al., 2009)، وبالرغم من ذلك الاهتمام إلا إنه لا يوجد تعريف

وحيد عام ومقبول لها حيث يوجد العديد من التفسيرات لذلك المفهوم (Walden and Schwartz, 1997; Jian et al., 2015). وقد يرجع السبب في ذلك إلى الطبيعة الديناميكية لمفهوم المسئولية الاجتماعية وتطوره الدائم ليتواكب مع التغيرات في بيئة الأعمال (إبراهيم، ٢٠١٤).

تعرف (Roberts, 1992, p. 595) المسئولية الاجتماعية بأنها "الأنشطة، السياسات، التصرفات التى تميز الشركة بأنها معنية بالقضايا ذات الأرتباط بالمجتمع". ويعرف إبراهيم (٢٠١٤، ص:٦٢) المسئولية الاجتماعية بأنها "الالتزام الأخلاقى المستمر من قبل الإدارة العليا للشركات بدمج الخطط والبرامج المجتمعية في الخطط الاستراتيجية لها، بهدف تعظيم دالة المنافع الاقتصادية للأطراف المهتمة بها وتعزيز الركائز الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع". ويتضح من تلك التعريفات أن المسئولية الاجتماعية للشركات تربط عملية اتخاذ القرارات بالقيم الأخلاقية، بالالتزام بالمتطلبات القانونية، باحترام أفراد المجتمع، بالمشاركة فى الأنشطة المجتمعية، بالاهتمام بالبيئة (Douglas et al., 2004; Hassan and Harahap, 2010).

وتنشأ المسئولية الاجتماعية من علاقة الشركة بالجماعات المختلفة فى المجتمع وتأثيراتها الحالية أو المتوقعة عليهم، فيجب أن تعمل الشركات من خلال فهم كامل للرفاهية العامة للمجتمع، لذا فإنها ربما تعطى أولوية أقل للأرباح مقابل الرفاهية المجتمعية (Klonoski, 1991). وتؤكد المسئولية الاجتماعية على أهمية فهم وإدارة الأداء الاجتماعى للشركات والذى يكون له تأثيرات اقتصادية وبيئية، سلبية وايجابية، فعلية أو متوقعة على المجتمع (Hassan and Harahap, 2010). فلم تعد مسئولية الشركات هى تعظيم قيمة الشركة للوفاء بالمسئولية المالية تجاه الملاك، بل تحولت إلى محاولة الوفاء بمتطلبات جماعات أصحاب المصالح المختلفة فى المجتمع إستناداً إلى الفرضية بأن الشركات لديها مسئوليات أكبر من مجرد تحقيق الأرباح (Gelb and Strawser, 2001)، حيث أصبح مراعاة المسئولية الاجتماعية أمراً هاماً وضرورياً لاستمرار الشركات فى الأجل الطويل (Khan et al., 2009).

ويأتى دور الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية باعتباره أحد أهم الآليات التى تساعد الشركات فى إعلام مختلف أصحاب المصالح فى المجتمع بما تقوم به الشركات

من جهود نحو الوفاء بمسئوليتها المجتمعية (Patten, 1992). يعرف Menassa (2010, p. 5) الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية بأنه "العملية التى من خلالها يتم توصيل الآثار البيئية والاجتماعية للأنشطة الاقتصادية للشركات إلى مختلف جماعات أصحاب المصالح". فالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية ما هو إلا ممارسات للإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالتفاعل بين الشركات والمجتمع (Branco and Rodrigues, 2008a)، خاصة فيما يتعلق بمسئوليتها الاجتماعية والبيئية (Menassa, 2010). لذا نجد أن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية يعنى توسيع نطاق الإفصاح المالى وغير المالى، الكمى والوصفى ليشمل موضوعات غير تقليدية مثل المعلومات المتعلقة بأنشطة الشركة، النواحى البيئية والمجتمعية، الموارد البشرية، العملاء والمستهلكين، كما إنها تغطى موضوعات مثل توفير الطاقة، فرص التوظيف المتكافئة، المعاملات العادلة مع كافة الأطراف (Gray et al., 2001).

لقد أدى الاهتمام المتزايد من العديد من أصحاب المصالح مثل المستثمرين، العاملين، المقرضين، الجهات التشريعية والتنظيمية بالمسئولية الاجتماعية مصحوباً بالتعقد فى مفهوم المسئولية الاجتماعية إلى قيام الشركات اختياراً بالافصاح عن تأثير أنشطتها على المجتمع وكيفية إدارتها لتلك التأثيرات (Gray et al., 1995a). إن التغيرات المتزايدة فى المتطلبات المجتمعية تتطلب استجابة سريعة من الشركات لتلك التغيرات، وقد يكون الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية أحد الأدوات التى يمكن استخدامها فى هذا الصدد (Walden and Schwartz, 1997)، حيث يعد الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وسيلة هامة للاستجابة للتغيرات فى إدراك أصحاب المصالح عن مدى وفاء الشركات بمسئوليتها الاجتماعية (Klonoski, 1991). لقد أصبح الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية قضية استراتيجية يجب أن تتكامل مع إدارة الأنشطة المعتادة للشركات (Tarna, 1999).

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن تعدد أبعاد المسئولية الاجتماعية يقف عائقاً أمام وجود تعريف عام لها، وأن وفاء الشركات بمسئولياتها الاجتماعية والإفصاح عن ذلك لم يعد رفاهية بل هو أمر حتمى وشرط ضرورى لاستمرارية الشركات وحصول أنشطتها على قبول المجتمع طالما أنها تعمل فى ظل إطار القيم المقبول مجتمعياً.

٢-٢ منافع الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية

يعد الاهتمام بأنشطة المسئولية الاجتماعية والإفصاح عنها تأكيداً لالتزام الشركات بمقابلة التوقعات والقيم المجتمعية لأصحاب المصالح آلية هامة لإضفاء الشرعية على أنشطتها (Branco and Rodrigues, 2008a). فالشركات ذات السمعة الجيدة فيما يختص بوفائها بمسئوليتها الاجتماعية تكون قادرة على تحسين علاقاتها بالأطراف الخارجية مثل العملاء، المستثمرين، الدائنين (مليجى، ٢٠١٤)، كما أنها تتمكن من جذب العمالة المدربة وتستطيع أن تزيد من ولاء العاملين بها وتحفيزهم بشكل أفضل وهو ما قد ينعكس إيجاباً على الأداء المالى للشركات بل والمساعدة فى بناء انطباع جيد عن الشركة أمام أصحاب المصالح (Tarna, 1999; Achua 2008; Branco and Rodrigues, 2008a; Khan et al., 2009).

كما يحسن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية من قدرة الشركة على جذب الاستثمارات، بناء مزايا تنافسية مع مراعاة رضاء أصحاب المصالح وتحسين قيمة أسهم الشركة فى نظر المستثمرين المهتمين بالقضايا المجتمعية، حيث يقدم الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية العديد من المعلومات الهامة ذات القيمة والتى يتوقع أن يأخذها المستثمرون فى الاعتبار عند تقييمهم للأسهم (Hassan and Harahap, 2010). ويعتقد Van Der Laan Smith et al. (2010) أن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية قد يؤثر على سلوك المستثمرين. ويرى El-Ghoul et al. (2011) أن الشركات ذات المستويات المرتفعة من المسئولية الاجتماعية تتمتع بمستويات منخفضة من تكلفة رأس المال مقارنة بالشركات ذات المستويات المنخفضة من المسئولية الاجتماعية بسبب صغر قاعدة المستثمرين فى الشركات ذات المستويات المنخفضة من المسئولية الاجتماعية وارتباطها بمستويات مرتفعة من المخاطر.

ويعتقد الباحث أن المنافع التي يمكن تحقيقها من الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية هي الحافز الرئيس للشركات لتقديم مثل ذلك الإفصاح، إلا أن الأمر قد يتطلب توافر معيار محاسبى ملزم للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية خصوصاً في الدول الأقل تقدماً التي لا تأتى فيها الضغوط على الشركات من قبل سوق رأس المال، وبالتالي بدون وجود معيار ملزم قد لا تقدم الشركات مثل ذلك الإفصاح بشكل ملاءم.

٢-٣ الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فى القطاع المصرفى

يعد القطاع المصرفى أحد دعائم الاقتصاد الوطنى للعديد من الدول ومع تشعب علاقات القطاع المصرفى مع العديد من أطراف المجتمع مثل المودعين، المستثمرين، الهيئات التشريعية والتنظيمية نجد أن للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية دوراً هاماً فى تدعيم أواصر الثقة بين القطاع المصرفى ومختلف جماعات أصحاب المصالح فى المجتمع. حيث يقوم القطاع المصرفى بدور هام فى تطوير ونشر ثقافة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية لما له من دور هام فى التأثير على الأداء البيئى للعديد من الصناعات (Douglas et al., 2004).

لقد أدت أزمة الإئتمان العالمية فى القطاع المصرفى سنة ٢٠٠٨ إلى أن تأخذ البنوك نظرة طويلة الأجل لمصالح المستثمرين، وأن تأخذ فى الاعتبار الضغوط المجتمعية وأن تستجيب لالتزاماتها تجاه المجتمع، ومع تعاظم الآثار السلبية لسوء إدارة البنوك والتى تلقى بظلالها على المجتمع فإن أنشطة المسئولية الاجتماعية لم تصبح هامة للمستثمرين ولأغراض تقييم مخاطر العملاء فقط بل أيضاً لتدعيم ثقة المجتمع فى النظام المالى (Jizi et al., 2014). فلم تعد المعلومات عن الأداء المالى الواردة فى التقارير المالية السنوية كافية بالنسبة لكثير من أصحاب المصالح فى البنوك، فهم بحاجة للتعرف على قدرة البنك على تحقيق العوائد الاقتصادية فى الأجل الطويل مع مراعاة الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية والبيئية (Grant Thornton, 2014).

إن الضغوط التى تتعرض لها المؤسسات المصرفية قد تحفزها على تطوير سياسات بيئية ملاءمة وتشجعها على الإفصاح عن أنشطتها الاجتماعية وكيفية وفاءها بمسئولياتها الاجتماعية (Tarna, 1999). فالتوقعات المجتمعية من القطاع المصرفي قد تتضمن تحسين حوكمة الشركات، مكافحة تبييض الأموال، الحد من التهرب الضريبى، التوظيف المتكافىء للعمالة ونشر الوعى البيئى (Douglas et al., 2004).

ونظراً لاختلاف طبيعة المنتجات والعمليات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة فمن المتوقع أن يكون لها أولويات اجتماعية مختلفة (Branco and Rudrigues, 2008b)، فعلى سبيل المثال نجد أن الشركات العاملة فى الصناعات الملوثة للبيئة تميل نحو الإفصاح عن المعلومات البيئية التى تؤكد على دور تلك الشركات فى المحافظة

على البيئة وجهودها نحو تقليل الآثار البيئية المحتملة لأنشطتها. أما بالنسبة للقطاع المصرفى فبالرغم من أن تأثيره المباشر على البيئة قد يكون أقل من مثيلاته من القطاعات الصناعية الأخرى إلا إن التأثيرات غير المباشرة قد تكون جوهرية (Tarna, 1999). فمن ناحية، نجد أن العمليات الداخلية فى المؤسسات المصرفية تؤثر على البيئة مثل السياسات الخاصة باستهلاك الطاقة وسياسات أعادة التدوير. ومن ناحية أخرى، فإن سياسة الإقراض والاستثمار للمؤسسات المصرفية قد يكون لها تأثيراً جوهرياً على البيئة، من خلال تأكيدها على أن سياسات الإقراض والاستثمار لا تسهل أنشطة الشركات الصناعية الضارة بالبيئة بل أنها تشجع المشروعات الصديقة للبيئة (Branco and Rodrigues, 2008b). فمن الطبيعى أن تلقى طبيعة نشاط الشركة بظلالها على توجه الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات (Tsang, 1998).

وتشير العديد من الدراسات المحاسبية إلى التأثير الجوهرى للصناعة على ممارسات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية (سعد الدين، ٢٠١٣؛ Cowen et al., 1987; Ness and Mirza, 1991) فالصناعات التى تتعامل مع العملاء بشكل مباشر من المتوقع أن تزداد جهودها نحو إبراز اهتمامها بالمسئولية الاجتماعية لتدعيم الصورة الذهنية للشركة لدى عملائها (Cowen et al., 1987) ولتفادى التعرض للضغوط من العميل النهائى (Hackston and Milne, 1996; Campbell et al., 2006). ويعتقد الباحث أن القطاع المصرفى ينتمى إلى تلك الصناعات نظراً لتعامله وتقديم خدماته إلى عملائه بشكل مباشر، حيث تعد البنوك من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بالمسئولية الاجتماعية بسبب الخصائص المميزة للقطاع المصرفى الذى يتعرض لجمهور متنوع ومعقد مقارنة بغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى (Achua, 2008).

٢-٤ النظريات المفسرة للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية

يهتم ذلك القسم باستعراض عدد من النظريات التى يتم استخدامها فى تفسير الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والتى طالما استخدمها العديد من الباحثين عند دراسة الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية (Belkaqui and Karpik, 1989; Gray et al., 1995b; Deegan, 2002; Branco and Rodrigues, 2006; 2008a; 2008b).

٢-٤-١ نظرية الوكالة Agency Theory

تعد نظرية الوكالة أحد أهم النظريات التى تم استخدامها فى العديد من فروع المعرفة المحاسبية والتى يتم النظر فيها إلى الشركة كسلسلة من العلاقات التعاقدية. تعرف علاقة الوكالة بأنها "عقد يقوم بمقتضاه شخص أو عدة أشخاص (الأصيل) بتفويض شخص آخر (الوكيل) فى القيام بأعمال نيابة عنه/عنهم وهو ما يعنى تفويض بعض سلطة إتخاذ القرارات إلى الوكيل" (Jensen and Meckling, 1976, p.308). ومع الإفتراض برغبة كلٍ من الأصيل والوكيل فى تعظيم مصلحته الخاصة، وإنه ربما يحدث تعارض فى المصالح بين الأصيل والوكيل خصوصاً مع إنفصال الملكية عن الإدارة وظهور مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الأصيل والوكيل، لذا فإن كلاً من الأصيل والوكيل قد يقوما بعدد من الأنشطة للتأكد والتأكيد على أن الوكيل يعمل فى صالح الأصيل، إلا إن هذه الأنشطة قد يترتب عليها تكاليف تسمى تكاليف الوكالة وهى تكاليف المراقبة بواسطة الأصيل، تكاليف المنع بواسطة الوكيل والخسارة المتبقية (السيد، ٢٠٠١).

ونظراً لتحمل الوكيل تكاليف الوكالة فإنه يكون لديه الحافز فى تخفيضها إلى أدنى مستوى ممكن، لذا يستخدم المديرون التقارير المالية كأحد الوسائل لتخفيض تلك التكاليف عن طريق تزويد الملاك بالمعلومات الملاءمة وللتأكيد على أن الوكيل يعمل فى صالح الأصيل (Ness and Mirza, 1991). حيث يساعد الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فى تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المديرين والملاك من جهة وبين المديرين/الملاك وأصحاب المصالح من جهة أخرى، وبالتالى فإن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية قد يساعد على متابعة ومراقبة أداء المديرين (Jizi et al., 2014)، كما أنه قد يساعد في تخفيض تكاليف الوكالة المستقبلية التي قد تنشأ في شكل التشريعات والتنظيمات القانونية (Gray et al., 2001; Jian et al., 2015). فالشركات ذات تكاليف الوكالة المرتفعة والتى تتعرض لضغوط سياسية واجتماعية مرتفعة ستكون أكثر احتمالاً لأن تفصح عن المزيد من المعلومات الاجتماعية (Belkaoui and Karpik, 1989).

وبالرغم من استخدام نظرية الوكالة كأساس نظرى لتفسير الإفصاح الاختيارى من قبل عدد من الدراسات مثل السيد (٢٠٠١) و Belkaoui And Kiprik (1989) إلا إن Milne (2001) يرى أن تلك الدراسات لم تطبق بشكل كامل افتراضات نظرية الوكالة فى تفسير السلوك الإدارى الاختيارى وأن نظرية الشرعية ونظرية أصحاب المصالح قد فسرت الإفصاح الاجتماعى من زاوية هامة ألا وهى ارتباط أنشطة الشركة بالنظرية السياسية الاجتماعية political economy theory والتى تشير إلى أن مزاولة الشركات لأنشطتها يتطلب الحصول على موافقة المجتمع ومجموعات أصحاب المصالح.

٢-٤-٢ نظرية الشرعية Legitimacy Theory

تعود جذور نظرية الشرعية إلى مفهوم العقد الاجتماعى الذى ظهر فى كتابات فلاسفة القرن السابع والثامن عشر ميلادى مثل توماس هوبز (١٦٥١)، جان لوك (١٦٨٩)، جين جاك روسو (١٧٩٧)، ايمانويل كانت (١٧٩٧) (Deegan, 2002). ويشير مفهوم العقد الاجتماعى إلى وجود تعاقد فعلى أو إفتراضى بين الحكام والمحكومين يحدد حقوق وواجبات كل منهم. وقد استخدم بعد ذلك مفهوم العقد الاجتماعى فى مجال الأعمال لتفسير العلاقة بين الشركات والمجتمع. فقد أشار Shocker and Sethi (1974, p. 76, cited in Mokhtar, 2011, p. 58) إلى أن:

> Any social institution - and business is no exception - operates in society via a social contract, expressed or implied, whereby its survival and growth are based on:
>
> 1) The delivery of some socially desirable ends to society in general, and
>
> 2) The distribution of economic, social, or political benefits to groups from which it derives its power...

وبالتالى فإن العقد الاجتماعى ينظم العلاقة بين المجتمع باعتباره صاحب الموارد الاقتصادية وبين الشركات باعتبارها مورداً للسلع والخدمات للمجتمع مع ضرورة استيفاء الشركات لشرط الشرعية. وعليه تستمر الشركات فى عملها طالما ينظر المجتمع إلى أنشطتها على أنها تتفق مع القيم المجتمعية وبالتالى يصبغ أنشطتها بصبغة الشرعية

(Deegan, 2002). ويفرق Lindblom (1994, cited in Gray et al., 1995a, p. 54) بين الشرعية كحالة وعملية إضفاء الشرعية. حيث تعرف الشرعية بأنها "الحالة أو الظرف الذى يتوافر عندما يتوافق نظام القيم للشركة من نظام القيم المجتمعى والذى تكون الشركة جزء منه. إن عدم التوافق الفعلى أو المحتمل بين نظامى القيم من المحتمل أن يولد تهديداً لشرعية الشركة". أما عملية إضفاء الشرعية "فهى العملية التى يتم من خلالها إضفاء الشرعية على فعل، عملية، أيدلوجية معينة من خلال الإلتزام بالقواعد والقيم المجتمعية بهدف الحصول على القبول المجتمعى لتلك الأفعال والتصرفات".

تستند نظرية الشرعية إلى العلاقة التبادلية بين المجتمع، السياسة، الاقتصاد فمن جهة فإنه لا يمكن دراسة الظواهر الاقتصادية بمعزل عن الأطر السياسية والاجتماعية التى تعمل من خلالها الشركات (Deegan, 2002)، وبالتالي فإنه من المتوقع أن تؤثر البيئة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي تعمل فيها الشركات على ممارسات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية (Williams and Pie, 1999). ومن جهة أخرى، فإن فهم الأبعاد السياسية والاقتصادية سوف يساعد على الوصول إلى فهم أفضل وأعمق للقضايا المجتمعية التى تؤثر على كيفية أداء الشركات لعملياتها كما يساعد فى تحديد أى المعلومات التى يجب الإفصاح عنها، وبالتالى فإن الشركات تسعى بشكل مستمر على التأكيد بأنها يتم النظر إليها من قبل الأطراف الأخرى فى المجتمع بأنها تعمل فى ظل القيود والقيم المجتمعية وهو ما يعنى أن تنال أنشطتها على القبول المجتمعى (Islam and Deegan, 2008).

وفى حالة إذا أدرك المجتمع أن الشركة تزاول أنشطة غير مرغوب فيها اجتماعياً فإنه من المحتمل أن يسحب المجتمع دعمه لها مما قد يؤدى إلى خروجها من سوق الأعمال (Williams, 1999). إن خرق الشركة للعقد الاجتماعى بينها وبين المجتمع وفشلها فى مقابلة التوقعات المجتمعية قد يعرض الشركة للعديد من العقوبات مثل انخفاض الطلب على منتجاتها وخدماتها من قبل العملاء، انخفاض الامدادات من قبل الموردين، صعوبة توظيف عمالة جديدة، صعوبات فى جذب مصادر التمويل، زيادة الضرائب والتعرض لغرامات، اصدار القوانين لمنع أنشطة الشركات التى لا تلتزم بالقيم والتوقعات المجتمعية (Deegan, 2002). فالشركات التى تفشل فى مقابلة التوقعات المجتمعية الخاصة بالمسئولية الاجتماعية قد تفقد شرعيتها وبالتالى فإن استمراريتها

تصبح محل تهديد (Douglas et al., 2004). ويمكن أيضاً أن تكون شرعية الشركة محل تهديد حتى وإن إتفقت أنشطتها مع التوقعات والقيم المجتمعية بسبب أنها قد تفشل في الإفصاح بشكل ملاءم عن ذلك إلى المجتمع (Branco and Rodrigues, 2008b).

ونظراً لأن التوقعات المجتمعية تتسم بالتغير بين الحين والآخر فما كان مقبولاً من المجتمع فى وقت معين قد يصبح غير مقبولاً فى وقت آخر، لذا يجب أن يتسم مفهوم الشرعية بالديناميكية وإلا سوف يظهر ما يسمى "فجوة الشرعية Legitimacy gap" -أى وجود فجوة بين ما تقدمه الشركات فعلاً وبين ما يتوقعه المجتمع- لذا قد تتبع الشركات عدداً من الاستراتيجيات لسد هذه الفجوة واستعادة شرعيتها (Lindblom 1994, citied in Gray et al., 1995a, p. 54) مثل:

١. تعليم وإعلام الرأى العام عن التغيرات الفعلية فى أنشطة وأداء الشركة.

٢. تبديل إدراك الرأى العام وليس تبديل السلوك الفعلى للشركة.

٣. التلاعب بإدراك الرأى العام عن طريق تحويل الانتباه عن القضايا محل الاهتمام الى أى قضايا أخرى.

٤. تغيير التوقعات المجتمعية عن أداء الشركة.

وبالتالى فإن استخدام أى إجراءات تصحيحية لسد فجوة الشرعية يجب أن يصاحبه إفصاح ملاءم (Gray et al., 1995a)، باعتباره أحد وسائل الإدارة للتأثير على إدراك المجتمع بشأن الأداء الاجتماعى للشركة (Deegan, 2002). حيث تستجيب الشركات للضغوط المجتمعية وتفصح عن المعلومات التى تخبر المجتمع بالإجراءات التى اتخذتها أو التغييرات فى السياسات الإدارية التى تم القيام بها لكى تتوافق مع التغيرات فى التوقعات المجتمعية (Williams and Pei, 1999).

٢-٤-٣ نظرية أصحاب المصالح Stakeholder Theory

يعرف Freeman (1984, p.25 cited in Roberts, 1992, p. 597) أصحاب المصالح بأنهم "تلك الجماعات أو الأفراد اللاتى أو الذين يؤثروا فى أو يتأثروا بإنجاز الشركة لأهدافها. فكل مجموعة من تلك الجماعات تلعب دوراً جوهرياً فى نجاح

الشركة...". وتشمل جماعات أصحاب المصالح مجموعات مثل العاملين، الموردين، المنافسين، أسواق المال، الهيئات التنظيمية، الوكالات الحكومية والمجتمع. وبالتالى تسعى نظرية أصحاب المصالح إلى توسيع نطاق مسئوليات الشركات لما هو أبعد من مجرد تعظيم الأرباح لتشمل تحقيق مصالح المجموعات الأخرى من غير الملاك (Menassa, 2010).

وتتوقف قدرة أصحاب المصالح فى التأثير على إدارة الشركة على درجة سيطرتهم على الموارد الاقتصادية التى تحتاجها الشركات وكلما زادت أهمية الموارد الاقتصادية التى يسيطر عليها أصحاب المصالح لاستمرارية ونجاح الشركة كلما ارتفعت إحتمالية أن يتم تلبية مطالب جماعات أصحاب المصالح (Islam and Deegan, 2008). ونظراً لأن المجتمع يتكون من جماعات مختلفة من أصحاب المصالح ذات قوى غير متكافئة وتختلف من حيث قدرتها على التأثير على قرارات الشركة، فأن نظرية أصحاب المصالح تساعد فى تحديد أى جماعات أصحاب المصالح أكثر تأثيراً على قرارات إدارية محددة وبالتالى يتم توجيه مزيد من الاهتمام لعلاقة الشركة بتلك الجماعات (Deegan, 2002).

ويعد الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وسيلة فعالة للتواصل مع جماعات أطراف المصالح (Tarna, 1999)، لإدارة السمعة التنظيمية (Clarke and Gibson-Sweet, 1999) ولإدارة تهديدات الشرعية المختلفة التى تواجهها الشركات (Campbell et al., 2006). فعلى سبيل المثال فإن الصناعات الملوثة للبيئة تتعرض لضغوط من الجهات المهتمة بالبيئة لأن تقدم المزيد من الإفصاح عن المبادرات البيئية والاجتماعية الحالية أو المستقبلية لتبديد بعض مخاوف تلك الجماعات من أصحاب المصالح (Brammer and Pavelin, 2004)، حيث يمكن استخدام الإفصاح المحاسبى كاستراتيجية لكسب و/أو الحفاظ على دعم أصحاب المصالح (Islam and Deegan, 2008).

وبالرغم من أن كلاً من نظرتى الشرعية وأصحاب المصالح تستندا إلى النظرية السياسية الاقتصادية إلا إنهما يختلفا من حيث نطاق العمل. فبينما تركز نظرية الشرعية على توقعات المجتمع بصفة عامة، نجد أن نظرية أصحاب المصالح تشير صراحة إلى

مجموعات محددة من أصحاب المصالح وبالتالى فإن نطاق عمل نظرية أصحاب المصالح أضيق من نطاق عمل نظرية الشرعية (Islam and Deegan, 2008).

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن الإفصاح المحاسبى ظاهرة معقدة متعددة الأبعاد ولا يمكن لنظرية واحدة تفسيرها بشكل كامل، لذا فإن نظرية الشرعية ونظرية أصحاب المصالح يعدا من أكثر النظريات ملاءمة فى تفسير الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، حيث يجب النظر لهما على أنهما نظريتين متكاملتين ومتداخلتين تستندا إلى إطار واحد مشتق من النظرية السياسية الاقتصادية، وذلك بدلا من النظر لهما على أنهما نظريتان متصارعتان لتفسير الإفصاح الاختيارى (Gray et al., 1995a). واستناداً إلى ذلك يمكن استخدام نظرية الشرعية ونظرية أصحاب المصالح معاً فى تفسير كيفية استجابة ممارسات الإفصاح الاجتماعى للضغوط من قبل جماعات أصحاب المصالح والمجتمع ككل (Islam and Deegan, 2008)، مع الاستفادة من نظرية الوكالة في تفسير استخدام الإفصاح المحاسبى عن المسئولية الاجتماعية كآلية لتخفيض تكاليف الوكالة والتكاليف السياسية للشركات.

٣-الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث

يتناول هذا القسم عرض الدراسات السابقة المتعلقة بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فى القطاع المصرفى واشتقاق فروض البحث.

٣-١ الدراسات السابقة

اهتمت العديد من الدراسات السابقة بدراسة طبيعة ومحددات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية حيث مازال ذلك الموضوع أحد موضوعات البحث المحاسبى منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضى (Cowen et al., 1987; Belkaoui and Karpik, 1989; Tagesson et al., 2009; Khemir and Baccouche, 2010; Fifka, 2013; Muttakin and Subramaniam, 2015).

فمن حيث طبيعة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية نجد أن الدراسات السابقة عمدت إلى تقديم وصف للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية من حيث مستوى الإفصاح، والموضوعات التى يتم مناقشتها وهل يتم تقديم ذلك الإفصاح فى شكل كمى أم فى شكل وصفى. ففى دراسة Tsang (1998) تم دراسة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في

عينة من ١٧ شركة تغطى قطاع البنوك، الأغذية والمشروبات والفنادق لفترة زمنية تغطى ١٠ سنوات من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٥ بما يمكن من اختبار الاتجاه العام للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية. وقد خلصت الدراسة إلى أن الإفصاح المقدم يغطى ثلاث مجموعات من الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وهى الإفصاح البيئى، الموارد البشرية والمشاركة المجتمعية. وتشير نتائج الدراسة إلى نخفاض مستوى الإفصاح عن المعلومات البيئية مقارنة بالإفصاح عن الموارد البشرية والمشاركة المجتمعية مشيرة بذلك إلى تأثر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية بالطبيعة الخدمية لتلك الصناعات.

وفى دراسة على القطاع المصرفى فى ايرلندا، قام Douglas et al. (2004) بمقارنة ممارسات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فى التقارير المالية والمواقع الالكترونية للبنوك لعدد ستة بنوك بأفضل الممارسات العالمية للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠١. وتشير نتائج الدراسة إلى تزايد الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية خلال فترة الدراسة إلا إنها مازالت منخفضة بشكل معنوى مقارنة بأفضل الممارسات الدولية. وعلى العكس من الممارسات الدولية، تقدم البنوك الأيرلندية إفصاحاً متزايداً عن حوكمة الشركات والموارد البشرية مقارنة بالإفصاح عن المشاركة المجتمعية، كما يتضح هيمنة الإفصاح الوصفى بشكل عام مع وجود اختلاف معنوى بين الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية المقدم فى التقارير المالية عن مثيله المقدم من خلال المواقع الإلكترونية للبنوك.

وفى دراسة Branco and Rodrigues (2008b) تم دراسة طبيعة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية لعدد ١٥ بنك برتغالى فى سنة ٢٠٠٣ وذلك عن طريق مقارنة الإفصاح المقدم فى التقارير المالية بمثيله المقدم من خلال المواقع الالكترونية للبنوك. وخلصت الدراسة إلى إنه بصفة عامة فإن البنوك البرتغالية تقدم المزيد من الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فى التقارير المالية مقارنة بالمواقع الالكترونية لها وأن مستوى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمشاركة المجتمعية والمنتجات والعملاء أكبر من مستوى الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالأنشطة البيئية.

وفى دراسة Khan et al. (2009) تم اختبار ممارسات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية لعدد ٢٠ بنكاً فى بنجلاديش عن سنتى ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ باستخدام مؤشر للإفصاح يتكون من ١٩ بنداً للإفصاح. وخلصت الدراسة إلى انخفاض نسبة

الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية وأن أكثر البنود إفصاحاً هو الإفصاح عن الموارد البشرية والأنشطة المجتمعية. كما يتصف الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية بأنه إفصاحاً وصفياً مع انخفاض الإفصاح الكمى. وتشير الدراسة إلى اهمية اتخاذ الهيئات التنظيمية فى بنجلاديش بعض الإجراءات التى تضمن الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية فى قانون الشركات. وفى نفس الاتجاه، دراسة Menassa (2010) والتى اهتمت بدراسة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية لعدد ١٨ بنك لبنانى فى سنة ٢٠٠٨ باستخدام تحليل المحتوى. وقد خلصت الدراسة إلى ميل البنوك اللبنانية نحو تقديم إفصاح مرتفع عن الموارد البشرية (١٨%) مع تركيز أقل على المشاركة المجتمعية (١٠%) والإفصاح البيئى (١%).

وفى دراسة Jian et al. (2015) تم دراسة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فى اليابان، الصين، استراليا والهند خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١ وتشتمل عينة الدراسة على أكبر ستة بنوك فى كل دولة بإجمالى ٢٤ بنكاً. وتم إختبار الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية باستخدام مؤشراً للإفصاح يتكون من ٦٠ بنداً للإفصاح. وتشير نتائج الدراسة إلى ارتفاع مستوى الإفصاح المقدم من البنوك الأسترالية مقارنة بالبنوك اليابانية، الصينية والهندية. وبصفة عامة فإن الإفصاح عن المنتجات، المشاركة المجتمعية والموارد البشرية هو الإفصاح المهيمن. ويتضح من نتائج الدراسة أن البنوك مثلها مثل الشركات الأخرى قد تستخدم الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية كأداة تسويقية وكوسيلة لتمييز منتجاتها وخدماتها.

وتتفق نتيجة دراسة Jian et al. (2015) مع ما خلصت له دراسة Tsang (1999)، Branco and Rodriogues (2008b)، Khan et al. (2009)، Menassa (2010) من قيام البنوك بتقديم إفصاح منخفض عن المعلومات البيئية متأثرة فى ذلك بالطبيعة الخدمية للقطاع المصرفى وتأثيره غير المباشر على البيئة بينما جاءت على العكس من نتائج دراسة Douglas et al. (2004).

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وبعض خصائص البنوك، نجد أن عدداً من الدراسات المحاسبية عمد إلى استخدام متغيرات مثل حجم البنك، عمر البنك، حالة القيد فى سوق الأوراق المالية، الربحية، المشاركة فى أعمال دولية كمتغيرات مستقلة لتفسير التغيرات فى مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية.

فقد توصلت دراسة كلٍ من مليجى (٢٠١٤)، Hamid (2004)، El-Banany (2007)، Branco and Rodrtigues (2006; 2008a; 2008b)، Menassa (2010)، Jizi et al. (2014)، Sharif and Rashid (2014) إلى وجود علاقة طردية معنوية بين حجم البنك وبين مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية متفقة فى ذلك مع العديد من الدراسات التى قامت بدراسة علاقة الحجم بمستوى الإفصاح المحاسبى Ho and Wong, 2001; Chau and Gray, 2002; Cheng and Courtenat, 2006; Huafang and Jianguo, 2007, Khemir and Baccouche, 2010). وبالرغم من أن دراستى Hamid (2004) و Branco and Rodrigues (2006) قد وجدتا فرقاً معنوياً فى مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية بين البنوك المقيدة فى البورصة وتلك غير المقيدة فى البورصة فى كلٍ من ماليزيا والبرتغال على التوالي، إلا إن دراستى El-Banany (2007) و Menassa (2010) لم تجدا أى فرق معنوى عند دراستهما لتلك العلاقة فى المملكة المتحدة ولبنان على التوالى. أما فيما يتعلق بالعلاقة بين الربحية ومستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فقد وجدت دراسة Branco and Rodrigues (2008b)، Menassa (2010)، Jizi et al. (2014)، Sharif and Rashid (2014) علاقة طرية بين الربحية ومستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، بينما لم تجد دراسة Hamid (2004) أى علاقة بين المتغيريين، كما وجدت دراسة El-Bannany (2007) علاقة عكسية معنوية بين المتغيرين. ومن جهة أخرى فقد وجدت دراسة Hamid (2004) علاقة طردية معنوية بين عمر البنك ومستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية، إلا إن دراستى El-Banany (2007) و Menassa (2010) لم تجدا علاقة معنوية بين المتغيرين. ولم تجد دراسة Menassa (2010) فرق معنوى فى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية بين البنوك ذات الوجود على المستوى الدولى وتلك التى تعمل على المستوى المحلى.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فى القطاع المصرفى ومتغيرات الحوكمة فقد حظيت على اهتمام منخفض من قبل الدراسات المحاسبية (Jizi et al., 2014; Sharif and Rashid, 2014). فقد وجدت دراستى Jizi et al. (2014) و Sharif and Rashid (2014) علاقة طردية معنوية بين كلٍ من حجم مجلس الإدارة ونسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين ومستوى الإفصاح عن

المسئولية الإجتماعية متفقة فى ذلك مع العديد من الدراسات السابقة التى اهتمت بالعلاقة بين متغيرى الحوكمة ومستوى الإفصاح الاجتماعى فى القطاعات غير المصرفية (على سبيل المثال Chen and Jaggi, 2000; Cheng and Courtenay, 2006; Huafang and Jianguo, 2007; Chau and Gray, 2010; Qu et al., 2013). وعلى خلاف ما وجدته الدراسات السابقة التى درست العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وثنائية الأدوار (Huafang and Jianguo, 2007; Qu et al., 2013; Gisbert and Navallas, 2013)، فقد وجدت دراسة Jizi et al. (2014) علاقة طردية معنوية بين المتغيرين متفقة فى ذلك مع دراسة Chau and Gray (2010). وعلى الرغم من أن العديد من الدراسات المحاسبية قد درست العلاقة بين السيطرة العائلية والإفصاح المحاسبى (Chen et al., 2008; Al-Akra and Hutchinson, 2013; Cheng, 2014; Cuadrado-Ballesteros et al., 2015) إلا إنه بحسب علم الباحث لم يتم دراسة واختبار تلك العلاقة فى القطاع المصرفى.

ويخلص الباحث من استعراض الدراسات السابقة إلى أنه بالرغم من تعدد وتنوع الدراسات التى تناولت طبيعة ومحددات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، إلا إنه يوجد عدد قليل من الدراسات التى اهتمت بدراسة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فى الدول الأقل تقدماً وفى القطاع المصرفى، كما يوجد ندرة فى الدراسات التى اهتمت بدراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، مما يشير إلى وجود فجوة بحثية فى هذا الصدد وهو ما ينعكس على فهمنا للأبعاد المختلفة للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية. لذا يحاول البحث الحالى المساهمة فى تغطية تلك الفجوة البحثية من خلال دراسة طبيعة ومحددات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فى القطاع المصرفى اللبناني مع مراعاة اختبار أثر بعض متغيرات الحوكمة على ذلك الإفصاح.

٣-٢ إشتقاق فروض البحث

إستناداً إلى الدراسات السابقة والنظريات المفسرة للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية سوف يتم إشتقاق عدد من الفروض بشأن علاقة مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وعدد من خصائص الشركات وبعض متغيرات حوكمة الشركات، والتى يعتقد الباحث أن نتائج الاختبار الاحصائى لتلك الفروض سوف توفر أساساً

ملاءماً لفهم ممارسات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فى الدول الأقل تقدماً. وفيما يلى يتم اشتقاق فروض البحث وذلك على النحو التالى:

٣-٢-١ الضغوط المجتمعية والسياسية

تناولت نظرية التنظيم مفهوم الظهور العام public visibility والذى يشير إلى أن الشركات البارزة فى المجتمع تخضع لمراقبة المجتمع وتتعرض للمزيد من الضغوط من المجتمع، فتلك الشركات تستجيب لمطالب أصحاب المصالح لكى تحافظ على شرعيتها المجتمعية (Bowen, 2000)؛ وسبق الإشارة إلى إنه فى ظل نظرية الشرعية ونظرية أصحاب المصالح فإن الشركات تتجه نحو العمل على مقابلة توقعات أصحاب المصالح والمجتمع ككل والتأكيد على أنها تلتزم بالقيم المجتمعية. ويلعب الإفصاح المحاسبى عن المسئولية الاجتماعية دوراً بارزاً فى إعلام أصحاب المصالح بمدى تلبية الشركة لتطلعات أصحاب المصالح المختلفة ومقابلة الضغوط المجتمعية. وتأسيساً على ذلك استخدمت البحوث المحاسبية حجم الشركة والربحية كمؤشرات للضغوط المجتمعية والسياسية ودرست تأثيرها على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية (Brammer and Paveline, 2004; Branco and Rodrigues, 2008a; 2008b; Menassa, 2010)

ويشير كلا من Belkaoui and Kaprik (1989) و Khemir and Baccouche (2010) إلى أن الشركات التى تتعرض للضغوط المجتمعية والسياسية غالباً ما تكون شركات كبيرة الحجم والتى تهتم العديد من الأطراف بأنشطتها وبرامج المسئولية الاجتماعية الخاصة بها (Cowen et al., 1987; Roberts, 1992). فكلما كبر حجم الشركة زاد تأثيرها فى المجتمع وبالتالى تكون عرضة للمزيد من المراقبة والضغوط من قبل مجموعات أصحاب المصالح فى المجتمع وقد تتعرض لرد الفعل العكسى منهم إذا خرقت العقد الاجتماعى (Brammer and Paveline, 2004) وبالتالى فأن المجتمع وجماعات الضغط ذات الاهتمام بالقضايا الإجتماعية ستطالب الشركات كبيرة الحجم بالمزيد من الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية (Cowen et al., 1987; Roberts 1992; Hackston and Milne, 1996). أيضاً فإنه وفقا لفرضية التكاليف السياسية فإن الشركات كبيرة الحجم تكون أكثر عرضة للضغوط السياسية (Watss and Zimmerman, 1980)، وبالتالى فإن مديرى الشركات الكبيرة الحجم قد

يستخدموا الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية كأحد أهم الآليات لإدارة وتخفيض التكاليف السياسية (Ness and Mirza, 1991; Ghazali, 2007)، لتحسين الصورة الذهنية للشركة أمام أفراد المجتمع (Branco and Rodrigues, 2008a) وللمحافظة على سمعة الشركة وإضفاء الشرعية على أنشطتها والتأكيد على أنها تعمل فى ظل القيم المقبولة مجتمعياً (Roberts, 1992; Ghazali, 2007).

ومن جهة أخرى يرى Hibbitt (2004) أنه يمكن استخدام الربحية كمؤشر على الضغوط المجتمعية والسياسية، فالشركات الأكثر ربحية قد تتعرض للمزيد من الضغوط المجتمعية مثلها مثل الشركات كبيرة الحجم أو الشركات ذات الحساسية البيئية. لذا يزداد الحافز لدى الشركات الأكثر ربحية نحو تقديم المزيد من الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية لإضفاء الشرعية على أنشطتها وتدعيم وجودها (Haniffa amd Cooke, 2005; Branco and Rodrigues, 2008b)، فمما لا شك فيه فإن الأداء المالى للشركات يعد محدد قوى لمستوى دعم الإدارة العليا لأنشطة المسئولية الاجتماعية المستقبلية (Roberts, 1992). ومع تعرض الشركات الأكثر ربحية للضغوط السياسية والاجتماعية من أصحاب المصالح فى المجتمع فإنها قد تستخدم آليات مثل الإفصاح الاختيارى لتفادى التدخلات والتشريعات الحكومية (Ng and Koh, 1994). فالشركات الأكثر ربحية يكون لديها حافز أكبر من الشركات الأقل ربحية للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية (El-Bannany, 2007) لتؤكد على مشاركتها فى رفاهية المجتمع (Haniffa and Cooke, 2005)، ولإضفاء المزيد من الشرعية على أنشطتها وبخاصة البنوك التى تتميز بارتفاع أرباحها (Branco and Rodrigues, 2008b). فالشركات ذات القدرة على تحقيق أرباح مرتفعة سوف تكون قادرة على تقديم إفصاح اجتماعى مرتفع (Belkaoui and Karpik, 1989)، فكلما زادت الأرباح كلما زادت المبالغ المخصصة للعمل الاجتماعى وبالتالى تزداد الأنشطة الاجتماعية وتزداد الحاجة إلى الإفصاح عنها (Sharif and Rashid, 2014). وبناء على ذلك العرض يمكن اشتقاق الفرض التالى:

الفرض البديل الأول (H_1): توجد علاقة طردية معنوية بين الضغوط المجتمعية والسياسية ومستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية المقدم من البنوك التجارية اللبنانية فى تقاريرها المالية السنوية.

٣-٢-٢ حجم مجلس الإدارة

يعد حجم مجلس الإدارة أحد محددات كفاءة اتخاذ القرارات الإدارية، فمجلس الإدارة كبير الحجم سوف يراقب مجلس الإدارة التنفيذية بشكل أكثر فاعلية ولكن قد يترتب على الزيادة الكبيرة فى حجم مجلس الإدارة انخفاض التواصل وانخفاض كفاءة القرارات الإدارية (John and Senbet 1998). فمجلس الإدارة كبير الحجم يسمح للشركات بالحصول على الخبرات المتنوعة والضرورية، بما ينعكس إيجاباً على كفاءة وفاعلية إتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق توفير بدائل متعددة لاتخاذ القرارات (Abeysekera, 2010). فمجلس الإدارة كبير الحجم سوف يتضمن أعضاء ذو خصائص متنوعة من حيث الخبرة، التدريب، المعرفة والمهارات بما فيها المهارات المحاسبية (Dalton et al., 1999). ويتوقع أن يكون مجلس الإدارة كبير الحجم قادراً على توجيه الإدارة بشكل أفضل نحو المشاركة فى أنشطة المسئولية الاجتماعية، وأن يتم الإفصاح عنها إلى أصحاب المصالح فى القطاع المصرفى بشكل أكثر فاعلية وكفاءة (Jizi et al., 2014). واستناداً إلى ذلك العرض يمكن اشتقاق الفرض التالى:

الفرض البديل الثانى (H_2): توجد علاقة طردية معنوية بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الافصاح عن المسئولية الاجتماعية المقدم من البنوك التجارية اللبنانية فى تقاريرها المالية السنوية.

٣-٢-٣ إستقلالية مجلس الإدارة

يعد استقلال مجلس الإدارة أحد محددات كفاءة وظيفة الرقابة التى يمارسها مجلس الإدارة على الإدارة التنفيذية للشركة (John and Senbet, 1998; Lan et al., 2013). يرى Fama (1980) أن أعضاء مجلس الإدارة المستقلين سوف يقدموا النصح لإدارة الشركة فيما يتعلق بالقرارات الاستراتيجية، كما سيكون لهم دور بارز فى تحسين الرقابة على قرارات وأنشطة الإدارة التنفيذية، وهو ما ينعكس إيجاباً على الأداء المالى للشركة والتقليل من انتهازية الإدارة، وهو ما قد يسهم فى تخفيض تكاليف الوكالة ودعم آليات تحسين الإفصاح والشفافية (Gisbert and Navallas, 2013).

إن وجود أعضاء مجلس الإدارة المستقلين سوف يزيد من مستوى إلتزام الشركات بمتطلبات الإفصاح الإجبارى كما إنه يحسن من جودة الإفصاح المحاسبى (Forker, 1992; Chen and Jaggi, 2002). فارتفاع نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في مجلس الإدارة قد يزيد من الرقابة التى يمارسها مجلس الإدارة على القرارات الإدارية (Fama and Jensen, 1983)، وهو ما قد يؤدى إلى المزيد من الرقابة الفعالة لمجلس الإدارة، ومع انخفاض تحيزهم للإدارة فإن ذلك سوف يحفزهم لتشجيع الشركات على تقديم المزيد من الإفصاح الاختيارى عن المعلومات للمستثمرين ولكافة أصحاب المصالح (Ho and Wong, 2001; Eng and Mak, 2003; Chau and Gray, 2010; Lan et al., 2013; Qu et al., 2013). وبالتالى فإنه من المتوقع أن يكون لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين دور واضح فى التأكيد على التوازن بين مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح والمجتمع بصفة عامة فيما يتعلق بحوكمة الشركات والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، حيث يكونوا أكثر اهتماماً بالترتيبات التى تزيد من الاستدامة طويلة الأجل مثل الإنخراط فى والإفصاح عن أنشطة المسئولية الاجتماعية (Sharif and Rashid, 2014). فالمديرون المستقلون قد يمكنهم ممارسة المزيد من الضغوط على الشركات للانخراط فى أنشطة المسئولية الاجتماعية للتأكيد على التوافق بين التصرفات التنظيمية والقيم المجتمعية وبالتالى تحقيق الشرعية التنظيمية. لذا يتوقع أن يكون مجلس الإدارة الذى يتميز بالاستقلالية أكثر تأثيراً على ممارسات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية نظراً لأنه يتوقع أن يمثل المديرون المستقلون مصالح مجموعات أصحاب المصالح المختلفة (Haniffa and Cooke, 2005). وعليه يمكن اشتقاق الفرض التالى:

الفرض البديل الثالث (H_3): توجد علاقة طردية معنوية بين نسبة الأعضاء المستقلين فى مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية المقدم من البنوك التجارية اللبنانية فى تقاريرها المالية السنوية.

٣-٢-٤ السيطرة العائلية

تعرف الشركات العائلية بأنها "تلك الشركات التى يستمر فيها المؤسسين أو ورثة العائلة المؤسسة فى الحصول على عضوية فى الإدارة العليا وعضوية مجلس الإدارة أو الحصول على حصة كبيرة من الأسهم" (Cheng, 2014, p. 150). ويعرف Block

and Wagner (2013) الشركات العائلية بأنها الشركات التى يكون على الأقل إثنين من العائلة المؤسسة لها أعضاء فاعلين فى الشركة كملاك. تتميز الشركات العائلية بطول البعد الزمنى للاستثمار (Chen et al., 2008)، حيث ينظر للملكية العائلية على أنها أصل قيم يتم الاحتفاظ به للأجيال القادمة، وبالتالى فالملاك العائليين أكثر حرصاً على قيمة المنشأة فى الأجل الطويل بدلاً من التركيز على تحقيق مكاسب قصيرة الأجل (Cheng, 2014) إلا إن ذلك قد ينعكس سلباً على ممارسات الإفصاح الإختيارى (Chen et al., 2008).

ووفقاً لنظرية الوكالة فإن انفصال الملكية عن الادارة قد يؤدى إلى عمل المديرين على تحقيق مصالحهم الخاصة بدلاً من العمل على تحقيق مصالح الملاك، إلا إن هذا النوع من مشاكل الوكالة تقل أهميته فى الشركات العائلية بسبب أن أفراد العائلة من الملاك سوف يكون لهم دور فعال فى إدارة الشركة، وسيكون لديهم حافز متزايد على مراقبة المديرين وتخفيض عدم التماثل فى المعلومات بينهم وبين الإدارة التنفيذية، وهو ما قد يؤدى إلى انخفاض الطلب على المعلومات (Cheng, 2014) بسبب العلاقة الإحلالية بين المراقبة المباشرة والإفصاح المحاسبى (Al-Akra and Hutchinson, 2013). ويرجع السبب فى ذلك إلى أن أفراد العائلة أصحاب العضوية فى مجلس الإدارة سيكون لهم قدرة أكبر على الوصول المباشر إلى المعلومات المالية وغير المالية وبالتالى سوف تقل الحاجة إلى الإفصاح المحاسبى (Chen and Gray, 2010). ويرى Cuadrado-Ballesteros et el. (2015) أن المسئولية الاجتماعية ستكون منخفضة فى الشركات العائلية مقارنة بالشركات غير العائلية، ويعنى ذلك ميل الشركات العائلية نحو تقديم مستوى منخفض من الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية بسبب الرغبة فى تجنب تكاليف استخدام ذلك الإفصاح بواسطة مستخدمى التقارير المالية (Elliott and Jacobson, 1994)، أو أنهم أكثر اهتماماً بالربحية والنواحى المالية مقارنة بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية أو أنهم أقل اهتماماً بالمساءلة المجتمعية والشرعية التنظيمية (Muttakin and Khan, 2014). وتمثل الشركات العائلية النمط السائد في القطاع الخاص اللبناني، وفى حوالى ٣٥% من الشركات اللبنانية الخاصة يعمل شخصين أو أكثر من أفراد العائلة بدوام كامل مع مشاركتهم الفعالة في إدارة الشركة (Fahed-Sreih and Pistrui, 2012). وبناء على ذلك العرض يمكن اشتقاق الفرض التالى:

الفرض البديل الرابع (H_4): توجد علاقة عكسية معنوية بين السيطرة العائلية ومستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية المقدم من البنوك التجارية اللبنانية فى تقاريرها المالية السنوية.

الفرض البديل الخامس (H_5): يوجد فرق معنوى فى مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فى التقارير المالية السنوية المقدم من البنوك التجارية اللبنانية التى يوجد بها سيطرة عائلية وتلك التى لا يوجد بها سيطرة عائلية.

٣-٢-٥ ثنائية الأدوار Role Duality

تفرق أدبيات حوكمة الشركات بين نوعين من هياكل القيادة فى الشركات: هياكل ثنائية القيادة (الأدوار) وهياكل وحدة القيادة، ففى ظل نموذج هيكل القيادة الثنائى يجمع شخص واحد بين كونه رئيس لمجلس الإدارة والمدير التنفيذى للشركة بينما فى نموذج وحدة القيادة يوجد انفصال بين مركز رئيس مجلس الإدارة ومركز المدير التنفيذى للشركة (Barako et al., 2006). ويؤثر هيكل القيادة الثنائى بالسلب على إستقلالية مجلس الإدارة لأن فرد واحد سوف يكون لديه سلطة ونفوذ أكبر على باقى أعضاء مجلس الإدارة (Jensen, 1993)، وقد يمتد هذا التأثير إلى ممارسات الإفصاح المحاسبى (Haniffa and Cooke, 2005). فالجمع بين رئاسة مجلس الإدارة والقيادة التنفيذية للشركة يعد إشارة سلبية على ممارسة التسلط الإدارى، وبالتالى من الممكن أن يحجب المدير التنفيذى للشركة معلومات هامة عن بقية أصحاب المصالح (Haniffa and Cooke, 2005). قد تؤدى ثنائية الأدوار إلى الإمتناع عن الإفصاح عن المعلومات التى فى غير صالح الشركة (Ho and Wong, 2001)، بل أكثر من ذلك فإن ثنائية الأدوار قد تمثل تهديداً لجودة الإفصاح المحاسبى (Forker, 1992). ويعتقد Jizi et al. (2014) أن المديرين التنفيذيين للشركة قد يستخدموا المسئولية الاجتماعية لتحقيق مصالحهم الذاتية بدلاً من تحقيق مصالح الملاك وباقى أصحاب المصالح، وبالتالى فإنه من المحتمل أن يمتنعوا عن تقديم إفصاح متكامل عن أنشطة المسئولية الاجتماعية. واستناداً إلى تلك المناقشات فإنه يمكن اشتقاق الفرض التالى:

الفرض البديل السادس (H_6): يوجد فرق معنوى فى مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فى التقارير المالية السنوية المقدم من البنوك التجارية اللبنانية التى يوجد بها ثنائية الأدوار وتلك التى لا يوجد بها ثنائية الأدوار.

٣-٢-٦ التفاعل بين ازدواج الأدوار والسيطرة العائلية

أشارت العديد من الدراسات إلى الأثر السلبى لكلٍ من ثنائية الأدوار (Froker, 1992; Huafang and Jianguo, 2007; Gisbert and Navallas, 2013) والسيطرة العائلية (Ho and Wong, 2001; Chau and Gray, 2002; Al-Akra and Hutchinson, 2013) على ممارسات الإفصاح المحاسبى الإختيارى إلا إنها لم تختبر أثر التفاعل بين ذلك المتغيرين معاً على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية. فقد تساعد ثنائية الأدوار على إبراز الأثر السلبى للسيطرة العائلية على ممارسات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، نظراً لما يوفره ذلك من المزيد من التسلط الإدارى والسيطرة داخل مجلس الإدارة. ونظراً لما تتيحه الدراسة الحالية من إمكانية إختبار أثر ذلك التفاعل فإنه سوف يتم اشتقاق الفرض التالى:

الفرض البديل السابع (H_7): يوجد فرق معنوى بين مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فى التقارير المالية السنوية المقدم من البنوك التجارية اللبنانية التى يوجد بها ثنائية الأدوار والسيطرة العائلية معاً وغيرها من البنوك التجارية اللبنانية.

٤-منهجية البحث

٤-١ مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع الدراسة فى البنوك التجارية المسجلة لدى مصرف لبنان فى عام ٢٠١٢، ويرجع السبب فى التركيز على البنوك التجارية إلى اعتمادها على عدد كبير من الفروع لخدمة قطاع كبير من العملاء (Branco and Rodrigues, 2008b)، وتقديم خدماتها من خلال عدد كبير من ماكينات الصراف الآلى وهو مايستلزم توظيفها لعدد ليس بالقليل من العاملين ويعكس ذلك أثرها الجوهرى فى المجتمع اللبنانى.

يبلغ عدد البنوك التجارية المسجلة لدى بنك لبنان عدد ٥٤ بنكاً إلا إنه تم استبعاد البنوك التجارية التى تعمل تحت سيطرة عربية وعددها ١٨ بنك وأيضاً التى تعمل تحت سيطرة

أجنبية وعددها خمسة بنوك، وعليه يبلغ عدد البنوك اللتجارية اللبنانية الممثلة لمجتمع الدراسة عدد ٣١ بنكاً. وسوف تقتصر عينة الدراسة على ٢٧ بنكاً فقط نظراً لإغلاق أحد البنوك لأنشطته وتعذر الحصول على التقارير المالية لعدد ثلاثة بنوك وتمثل عينة الدراسة نحو ٨٧% من مجتمع الدراسة. ويعد عدد البنوك فى عينة الدراسة عدداً ملاءماً مقارنة بالدراسات السابقة (El-Bannany, 2007; Branco and Rodrigues, 2008b; Menassa, 2010; Sharif and Rashid, 2014).

ويرجع السبب فى استبعاد البنوك التجارية -التى تعمل تحت سيطرة عربية أو أجنبية من مجتمع الدراسة لأن توجهها نحو المسئولية الاجتماعية يعكس القيم المجتمعية للدول التى تنتمى إليها تلك البنوك. كما أن عينة الدراسة تخلو من البنوك التجارية الإسلامية لأنها قد تعمل فى ظل إطار مختلف من المسئولية الاجتماعية ولا تهدف هذه الدراسة إلى إجراء دراسة مقارنة بين البنوك التجارية التقليدية والبنوك الإسلامية. ويمكن تلخيص مجتمع وعينة الدراسة كما فى جدول رقم (١) التالى:

جدول رقم (١): مجتمع وعينة الدراسة

	عدد البنوك
البنوك التجارية المسجلة لدى مصرف لبنان	٥٤
(-) البنوك ذات السيطرة العربية	(١٨)
(-) البنوك الأجنبية	(٥)
مجتمع الدراسة	٣١
(-) بنوك تم إغلاقها	(١)
(-) بنوك لم يمكن الحصول على تقاريرها المالية	(٣)
عينة الدراسة	٢٧

وتم الحصول على التقارير المالية السنوية من المواقع الالكترونية للبنوك كما تم الحصول على البيانات المتعلقة بعدد الفروع، عدد العاملين، عدد ماكينات الصراف الآلى، حجم مجلس الإدارة، عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وعدد أعضاء مجلس الإدارة من نفس العائلة من إصدارات إتحاد مصارف لبنان وإصدارات مؤسسة Bank Data.

٤-٢ أداة جمع البيانات

استخدم الباحث أسلوب تحليل المحتوى content analysis وهو يعد أحد أساليب تجميع البيانات المستخدمة فى البحوث المحاسبية المهتمة بالإفصاح الإختيارى بشكل عام والإفصاح البيئى والاجتماعى بشكل خاص (Gray et al., 1995a; Deegan, 2002). ويعرف Neuendurf (2002, p. 10) تحليل المحتوى بأنه "تحليل كمى للنصوص يعتمد على الطريقة العلمية، له تصميم مسبق، يتسم بالثبات والإتساق، الصدق، التقييم وفقاً لمعيار محدد مسبقاً، القابلية للتكرار، اختبار الفروض الإحصائية". فتحليل المحتوى ما هو إلا وسيلة لتخفيض عدد كبير من وحدات التصنيف مثل الكلمات أو الجمل أو الفقرات إلى عدد محدود من مجموعات التصنيف استناداً إلى معيار محدد سلفاً (Weber, 1990). ويشير ذلك التعريف إلى تأكيد تحليل المحتوى الكمى على أهمية استخدام إجراءات ممنهجة تتسم بالإتساق، تصنيف المحتوى الظاهر للنص وليس المحتوى الضمنى، بما يحقق الموضوعية فى التحليل وكذلك التأكيد على صدق واتساق القياس (Riffe et al., 2005). ويستند أسلوب تحليل المحتوى على افتراض أساسى وهو أن تكرار الإفصاح يعد مؤشراً على أهمية القضية المفصح عنها (Gray et al., 1995a; 1995b). وبالتالى يستلزم تطبيق تحليل المحتوى تحديد المحتوى الذى يتم تحليله، تحديد وحدة القياس والتحليل، تحديد مجموعات التصنيف وتحديد قواعد التصنيف (Menassa, 2010).

فأما بالنسبة للمحتوى الذى يتم تحليله، نجد أنه يوجد العديد من الوسائل التي يمكن استخدامها للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية مثل التقارير المالية السنوية، النشرات المالية، الإعلانات، المواقع الإلكترونية للشركات وما شابه ذلك من وسائل الإتصال لتوصيل المعلومات عن أنشطة المسئولية الاجتماعية (Gray et al., 2001). وسوف تركز الدراسة الحالية على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فى التقارير المالية السنوية فقط لما تتسم به من ارتفاع المصداقية باعتبارها أحد أهم الوثائق التى تقدم المعلومات لمستخدمى التقارير المالية (Guthrie and Parker, 1989; Deegan, 2002; Menassa, 2010). ومن جهة أخرى فإن التقارير المالية قد تعكس أولويات الشركات فى الإفصاح نظراً لما تقدمه من نوعى الإفصاح الإلزامى والاختيارى (Al-Naimi et al., 2012). أيضاً فإن عدد من الدراسات المحاسبية قد أشار إلى أن

التقارير المالية السنوية تعد أهم مصادر المعلومات من وجهة نظر العديد من مستخدمى التقارير المالية (Abu Nasser and Rutherford, 1996; Al-Razeen and Karbhari, 2004). أخيراً فإن الصعوبة العملية لتحديد الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية خلال كافة وسائل الإتصال بين الشركة ومستخدمى المعلومات المحاسبية يدعم من اختيار التقارير المالية السنوية كوحدة لتحليل الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية (Gray et al., 1995b).

أما فيما يتعلق بوحدة القياس والتصنيف فيقصد بها الجزء الأساسى من البيانات التى يتم تحديده ليكون وحدة تصنيف الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية. وبصفة عامة تفاضل الدراسات المحاسبية بين اختيار الكلمة، الجملة، الصفحة كوحدة للتصنيف فى أسلوب تحليل المحتوى (Gray et al., 1995b)، إلا إن إختيار وحدة التصنيف ما زال مثاراً للجدل والنقاش (Menassa, 2010). حيث يمتاز استخدام الكلمة كوحدة للتصنيف بالسهولة كما إنه يمكن من البحث عن كلمات بعينها داخل النص (Gray et al., 1995b)، إلا إنه يعاب عليه أن الكلمات المنفصلة قد لا يكون لها معنى إلا إذا كانت ضمن جملة، حيث إنه فى كثير من الأحيان يصعب تحديد معنى الكلمة بمعزل عن السياق الذى أتت فيه (Milne and Adlar, 1991). كذلك فإن استخدام الصفحات كأساس للتصنيف قد تعرض للانتقاد نظراً لتعدد نوع الخط المستخدم فى كتابة النصوص، حجم الخط، مساحة الصفحة، لذا استخدمت العديد من الدراسات الجملة كأساس للتصنيف لما تتميز به من إمكانية تحديدها بشكل أكثر دقة (Tsang, 1998)، كما إن استخدام الجمل كوحدة للتصنيف يقدم عدد إقل من الأخطاء فى عملية التصنيف مقارنة بالكلمات(Unerman, 2000) . كما إن استخدام الجملة فى التصنيف يوفر تحليلاً كاملاً ذو معنى ويمكن الاعتماد عليه (Hackston and Milne, 1996). ويعتقد El-Bannany (2007) أنه يفضل استخدام الجملة كوحدة لتصنيف الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية لأنها تعطى معنى واضح للمعلومات المفصح عنها مقارنة بوحدات التصنيف الأخرى.

أما بالنسبة لمجموعات التصنيف، يعد إختيار مجموعات التصنيف أحد أهم القرارات التى يتخذها الباحث عند استخدام اسلوب تحليل المحتوى لما فى ذلك من تأثير مباشر على ثبات وصدق عملية تصنيف البيانات. حيث يجب أن تعكس مجموعات

التصنيف الهدف من البحث، أن تتسم بالشمول وأن تكون مانعة بالتبادل وأن تتسم بالاستقلالية فلا يجب أن يؤثر تصنيف وحدة التحليل على تصنيف باقى وحدات التحليل (Riffe et al., 2005).

ويشير Gray et al. (1995b) إلى أن مجموعات التصنيف الأكثر استخداماً فى دراسات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية هي المشاركة المجتمعية، الموارد البشرية، المنتجات والعملاء والبيئة. واتساقاً مع دراسات (Branco and Rodrigues, 2006; 2008b; Menassa, 2010) ستستخدم تلك المجموعات لتصنيف الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في البحث الحالي بما يمكن من إجراء المقارنات مع عدد من الدراسات السابقة. فوفقاً لدراسة El-Bannany (2007) فإن تلك المجموعات من أكثر المجموعات استخداماً وتكراراً فى الدراسات المحاسبية المهتمة بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وهو ما يعكس ملاءمتها لذلك النوع من الإفصاح. ويوضح ملحق رقم (١) تفاصيل تلك المجموعات والموضوعات التى تغطيها.

سيعتمد البحث الحالى على استخدام قواعد التصنيف التى وردت فى Hackston and Milne (1996)، واستخدمت بواسطة Menassa (2010). ويعرض ملحق رقم (٢) تلك القواعد. إن وجود مجموعات للتصنيف سبق استخدامها فى عدد من الدراسات السابقة وكذلك وجود قواعد للتصنيف سوف يزيد من مصداقية عملية التصنيف (Milne and Adler, 1999). وأخيراً، فإن تصنيف البيانات سوف يتم بواسطة شخص واحد بما يحقق الإتساق فى عملية التصنيف (Haniffa and Cooke, 2005). ويعتقد الباحث أن استخدام مجموعات وقواعد التصنيف الواردة في عدد من الدراسات السابقة سوف يزيد من موضوعية التصنيف ومن صدق واتساق قياس الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية.

٤-٣ قياس متغيرات البحث

٤-٣-١ الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية:

استناداً إلى الدراسات السابقة وما أشارت إليه فيما يتعلق بوحدة التصنيف سيتم استخدام عدد الجمل في قياس الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية متبعين فى ذلك

العديد من الدراسات المحاسبية (Tsang, 1998; El-Bannany, 2007; Khemir and Baccouche, 2010; Menassa, 2010)

٤-٣-٢ الضغوط المجتمعية والسياسية political and social visibility:

عمدت العديد من الدراسات المحاسبية إلى دراسة العلاقة بين حجم الشركة – فى ضوء فرضية التكاليف السياسية وبإعتباره مؤشراً للمظهر الاجتماعى والضغوط المجتمعية– ومستوى الإفصاح الاختيارى وتم قياس حجم الشركة بواسطة العديد من المؤشرات مثل حجم الأصول (Ho and Wong, 2001, Huafang and Jianguo, 2007) ، حجم المبيعات (Chau and Gray, 2002) ، القيمة السوقية للأسهم (Chen and Jaggi, 2000; Eng and Mak, 2003; Cheng and Courtenay, 2006). وتعد دراسة Branco and Rodrigues (2008b) ومن بعدها دراسة Menassa (2010) من الدراسات التى درست أثر الضغوط السياسية والمجتمعية على ممارسات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فى القطاع المصرفى. وتم استخدام حجم الأصول، عدد الفروع، عدد العاملين فى البنك، والأرباح كمؤشراً للضغوط الاجتماعية والسياسية، إلا إنها درست العلاقة بين كل مؤشر من تلك المؤشرات ومستوى الإفصاح الاجتماعى بصورة منفردة، لذلك يؤخذ على هاتين الدراستين أنهما لم تأخذا فى الاعتبار أثر التفاعل بين تلك المؤشرات حيث تعد الضغوط السياسية والمجتمعية متغيراً متعدد الأبعاد. وفى ظل ارتفاع درجة الارتباط بين تلك المؤشرات فإنه من الأفضل استخدام تحليل العنصر (المركب) الرئيسprincipal component analysis لتكوين مؤشراً يدمج كافة الأبعاد المختلفة للضغوط المجتمعية والسياسية. وسوف تستخدم الدراسة الحالية نفس المتغيرات التى تم استخدامها فى دراستى Branco and Rodrigues (2008b) و Menassa (2010)، كما تضيف عدد ماكينات الصراف الآلى كمؤشر لمدى انتشار البنك فى المجتمع اللبنانى وبالتالى تعرضه للضغوط المجتمعية والسياسية. وتشير نتائج تحليل العنصر الرئيس أن مركباً واحداً يفسر نحو ٩٣.٣٩% من التباين فى المؤشرات كما تم التحقق من استيفاء التحليل لاختبار Kaiser-Meyer-Olkin (KMO) لتحديد مدى ملاءمة العينة المستخدمة (٠.٧٨٧) وكذلك اختبار Bartlett's test of sphericity لتحديد مدى ملائمة الارتباط بين المؤشرات للقيام بتحليل العنصر (المركب) الرئيس ($p < 0.01$). وبذلك تضيف الدراسة الحالية إلى الدراسات السابقة عن طريق محاولة التعبير

عن الأبعاد المختلفة للضغوط المجتمعية والسياسية من خلال متغير رئيس وحيد بدلاً من التعامل مع عدد من المؤشرات الفردية دون الأخذ فى الاعتبار امكانية التفاعل بين تلك المؤشرات. وتظهر معادلة العنصر الرئيس على النحو التالى:

مؤشر الضغوط المجتمعية والسياسية = ٠.٩٨٢ * حجم الأصول + ٠.٩٤٦ * عدد الفروع + ٠.٩٨٦ * عدد العاملين + ٠.٩٤٣ * صافى الربح قبل الضرائب + ٠.٩٧٤ * عدد ماكينات الصراف الآلى.

٤-٣-٣ حجم مجلس الإدارة Board size :

يقاس هذا المتغير بإجمالى عدد أعضاء مجلس الإدارة (Cheng and Courtenay, 2006; Gisbert and Navallas, 2013; Qu et al., 2013)

٤-٣-٤ استقلالية مجلس الإدارة Board independence:

يقاس هذا المتغير بنسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين إلى إجمالى عدد الأعضاء بمجلس الإدارة (Chen and Jaggi, 2000; Ho and Wong, 2001, Eng and Mak, 2003; Cheng and Courtenay, 2006; Qu et al., 2013).

٤-٣-٥ ثنائية الأدوار Role duality :

يقاس هذا المتغير عن طريق متغير ثنائى يأخذ القيمة واحد صحيح فى حالة وجود ثنائية الأدوار ويأخذ القيمة صفر فى حالة عدم وجود ثنائية الأدوار (Ho and Wong, 2001; Cheng and Courtenay, 2006; Huafang and Jianguo, 2007; Qu et al., 2013).

٤-٣-٦ السيطرة العائلية Family control:

يقاس ذلك بنسبة أعضاء مجلس الإدارة من نفس العائلة إلى إجمالى عدد الأعضاء بمجلس الإدارة خصوصاً فى حالة تعذر الحصول على نسبة الملكية العائلية (Ho and Wong, 2001). وأيضاً سيتم قياس ذلك المتغير عن طريق متغير ثنائى يأخذ القيمة واحد صحيح فى حالة وجود أعضاء من نفس العائلة فى مجلس الادارة ويأخذ القيمة صفر فى حالة عدم وجود أعضاء من نفس العائلة فى مجلس الادارة (Chau and Gray, 2002; Al-Akra and Hutchinson, 2013; Block and Wagner; 2013).

٤-٣-٧ التفاعل بين ازدواج الأدوار والسيطرة العائلية:

يقاس ذلك المتغير عن طريق متغير ثنائى يأخذ القيمة واحد صحيح في حالة وجود ازدواج الأدوار والعضوية العائلية فى مجلس الإدارة معاً والقيمة صفر في باقى الحالات.

٤-٤ الأساليب الاحصائية المستخدمة

يتم التحليل الإحصائى واختبار الفروض الاحصائية على ثلاث مستويات من التحليل وهى التحليل وحيد المتغير univariate analysis، التحليل ثنائى المتغيرات bivariate analysis والتحليل متعدد المتغيرات multivariate analysis. حيث يهدف التحليل وحيد المتغير إلى التعرف على طبيعة المتغير وتوزيعه الاحتمالى حيث يكون لذلك بالغ الأثر فى اختيار الأساليب الاحصائية المستخدمة (Hair et al., 2006). فعلى مستوى ذلك التحليل يتم عرض مقاييس الإحصاء الوصفى مثل الوسط، الوسيط، الانحراف المعيارى وكذلك اختبار مدى اتباع المتغير للتوزيع المعتدل من خلال اختبار Shapiro-Walik test.

ويهدف التحليل ثنائى المتغيرات إلى اختبار العلاقة أو الفرق بين متغيرين. فعند دراسة العلاقة بين متغيرين يتم استخدام تحليل الارتباط والذى يحدد ما إذا كانت العلاقة بين المتغيرين طردية أو عكسية أو لا توجد علاقة بين المتغيرين وذلك من خلال استخدام معامل ارتباط بيرسون (اختبار معلمى) أو معامل سبيرمان لارتباط الرتب (اختبار لا معلمى). ولأغراض اختبار الفرق بين متغيرين يتم استخدام اختبار T Test (اختبار معلمى) أو اختبار Mann-Whitney U test (اختبار لا معلمى) وذلك فى حالة العينات المستقلة.

ويتوقف استخدام الاختبارات المعلمية على ضرورة استيفاء شرطى (أ) تجانس تباين المجتمعين التى سحبت منهما العينات (ب) اتباع المشاهدات فى المجتمعين للتوزيع المعتدل. وبالتالى فى حالة عدم استيفاء أى من ذلك الشرطين فأنه يتم استخدام الاختبارات اللا معلمية والتى يتم استخدامها دون وجود أى اشتراطات بشأن اتباع المتغيرات للتوزيع المعتدل خاصة فى حالة صغر حجم العينات (Sani and Todman, 2006).

أما فيما يتعلق بالتحليل متعدد المتغيرات فيهدف إلى دراسة العلاقة بين عدد من المتغيرات آنياً ويعد تحليل الإنحدار المتعدد أحد أساليب التحليل متعدد المتغيرات، إلا إن صغر حجم العينة قد حال دون استخدام تحليل الانحدار لدراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية (كمتغير تابع) وباقى المتغيرات (كمتغيرات مستقلة)، حيث إنه من المتوقع فى هذه الحالة ألا يتم استيفاء الشروط الإحصائية اللازمة لإجراء تحليل الإنحدار خاصة شرط اتباع المشاهدات للتوزيع المعتدل (Gujarati, 2004). كما يشير Sani and Todman (2006) إلى ضرورة توافر عشرين مشاهدة لكل متغير مستقل كحد أدنى حتى يتم اجراء تحليل الإنحدار وهو ما لم يتوافر فى الدراسة الحالية.

٥-عرض ومناقشة نتائج التحليل الاحصائى

يتم فى ذلك القسم عرض نتائج التحليل الوصفى للمتغيرات وكذلك نتائج اختبارات الفروض الإحصائية للإجابة على تساؤلات البحث.

٥-١ نتائج التحليل الوصفى

تشير نتائج التحليل الوصفى أن متوسط مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في التقارير المالية لعينة الدراسة يبلغ عدد ٤٤ جملة والحد الأقصى هو ١٥٨ جملة بينما الحد الأدنى هو ٣ جمل. وتعكس تلك النتيجة أن الشركات التي تعمل في بيئة اجتماعية تتأثر بمستويات مرتفعة من الرغبة في تجنب عدم التأكد uncertainity avoidance -مثل المجتمع اللبناني- فإنها سوف تمتنع عن تقديم معلومات اختيارية عن المسئولية الاجتماعية (Williams, 1999; Baydon and Willett, 1995; Chau and Gray, 2002). وتؤكد هذه النتيجة على أهمية الحاجة إلى وجود معايير وتشريعات ملزمة للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية (الخيال ومفتى، ٢٠٠٣؛ عسيرى، ٢٠١١؛ سعد الدين، ٢٠١٣؛ مليجى، ٢٠١٤)، فالضعف المهنى والتشريعى في البيئة اللبنانية قد أثر سلباً على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية (السيد، ٢٠٠١). بل أصبح من الضرورى إنشاء لجان للمسئولية الاجتماعية يكون هدفها المساعدة في تشكيل استراتيجية المسئولية الاجتماعية للبنك والعمل على تشجيع الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية (مليجى، ٢٠١٤). وأخيراً يشير اختبار Shapiro-Wilk test إلى أن الإفصاح عن

المسئولية الاجتماعية لا يتبع التوزيع الطبيعى المعتدل ($p < 0.01$) وهو ما سوف يؤثر على اختيار الاختبارات الإحصائية المستخدمة لاختبار الفروض الاحصائية.

ويوضح جدول رقم (٢) مجموعات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية حيث يأتى الإفصاح عن المشاركة المجتمعية (٢٢٥٣.%) فى مقدمة المعلومات التى يتم الإفصاح عنها ثم يليه الإفصاح عن الموارد البشرية (٢٢.٨٢%). ثم الإفصاح البيئى (١٣.٨٧%) ثم أخيراً الإفصاح عن المنتجات والعملاء (١٠.٠٩%) وتتفق تلك النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات السابقة (Tsang 1998; Branco and Rodrigues, 2008b; Khan et al., 2009; Jian et al., 2015)، ويمكن تفسير تلك النتيجة على النحو التالى. يعتقد Clarke and Gibson-Sweet (1999) أن البنوك ذات الوجود المؤثر فى المجتمع تميل نحو إعطاء المزيد من الاهتمام للإفصاح عن المشاركة المجتمعية فى تقاريرها المالية، حيث إن المحافظة على سمعتها فى المجتمع أمر شديد الأهمية بالنسبة لها. فالشركات الأكثر تعرضاً للتغيرات فى رأى المجتمع ليس من المتوقع أن تشارك فقط في الأنشطة المجتمعية بل وأن تقدم المزيد من الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية (Campbell et al., 2006)، لكى تؤكد للمجتمع على التزامها بالعقد الاجتماعي وأن تحظى أنشطتها بالشرعية. كما تعد الموارد البشرية أحد أهم الأصول فى القطاع المصرفى وأهم دعائم نموه وازدهاره لذا تقدم البنوك مثل ذلك الإفصاح للمحافظة على وتدعيم صورتها فى المجتمع (Al-Naimi et al., 2012). أما بالنسبة للإفصاح عن المنتجات والعملاء – فخلافاً لما أشارت إليه دراسة Jian et al. (2015) – يبدو أن البنوك التجارية اللبنانية تميل نحو استخدام وسائل أخرى للترويج لمنتجاتها وعملائها بخلاف الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية. أما بالنسبة للإفصاح عن البيئة فقد يرجع انخفاض ذلك النوع من الإفصاح إلى الطبيعة الخدمية للنشاط المصرفي الذى تكون تأثيراته السلبية على البيئة تأثيرات غير مباشرة (Tsang 1998; Branco and Rodrigues, 2008b) وتتفق تلك النتيجة أيضاً مع دراسة سعد الدين (٢٠١٣). وتؤكد تلك النتيجة على انخفاض استجابة الشركات لأصحاب المصالح ذو الاتجاه البيئي (Neu et al., 1998).

جدول رقم (٢): مجموعات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية

	إفصاح كمى	إفصاح وصفى	الإجمالى	النسبة المئوية
الإفصاح عن المشاركة المجتمعية	٤٥	٣٧٧	٤٢٢	%٥٣.٢٢
الإفصاح عن الموارد البشرية	٣٥	١٤٦	١٨١	%٢٢.٨٢
الإفصاح عن المنتجات والعملاء	٦	٧٤	٨٠	%١٠.٠٩
الإفصاح البيئى	٦	١٠٤	١١٠	%١٣.٨٧
الإجمالى (مقاساً بعدد الجمل)	٩٢	٧٠١	٧٩٣	%١٠٠
النسبة المئوية	%١١.٦٠	%٨٨.٤٠	%١٠٠	

وتمشياً مع ما خلصت إليه دراسة Khan et al. (2009)، تشير نتائج التحليل الإحصائى إلى أن البنوك التجارية اللبنانية تقدم الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فى صورة وصفية (٨٨.٤٠%) أكثر منها في صورة كمية (١١.٦٠%)، وهو ما قد يحد من منفعة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في ظل هيمنة الإفصاح الوصفى (عسيرى ٢٠١١، Douglas et al., 2004). فالعديد من الأطراف المهتمة بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية تفضل أن يكون الإفصاح في صورة كمية (الخيال ومفتى ٢٠٠٣).

ويوضح كل من جدول رقم (٣) وجدول رقم (٤) ملخصاً لبعض الإحصاءات الوصفية لباقى متغيرات البحث وسوف يتم عرض تلك الإحصاءات الوصفية لإجمالى عينة الدراسة وللبنوك المفصحة وغير المفصحة عن المسئولية الاجتماعية على التوالى. بالنسبة لحجم الأصول نجد أنه في المتوسط يبلغ حجم أصول البنوك التجارية اللبنانية ٦٤٩١ مليون دولار، بينما يبلغ حجم أصول البنوك المفصحة عن المسئولية الاجتماعية ٩٢٣١.٧٠ مليون دولار ويبلغ حجم الأصول البنوك غير المفصحة عن المسئولية الاجتماعية ١٠٠٩.٥٠ مليون دولار. ويبلغ متوسط عدد العاملين وعدد الفروع وعدد ماكينات الصراف الآلى لاجمالى بنوك العينة ٧٠١.٥٦ عامل، ٣٢.٥٥ فرع و٤١ ماكينة صراف آلى على التوالي. كما يبلغ متوسط عدد العاملين وعدد الفروع وعدد ماكينات الصراف الآلى في البنوك المفصحة ٩٦٣.١٧ عامل و٤٤.١٧ فرع و٥٧.٣٣ ماكينة صراف آلى بينما يبلغ متوسط عدد العاملين وعدد الفروع في البنوك غير المفصحة ١٧٨.٣٣ عامل و٩.٣٣ فرع و٨.٣٣ ماكينة صراف آلى على التوالي. ويبلغ متوسط صافى أرباح البنوك فى العينة ٧٩.٤٠ مليون دولار كما يبلغ متوسط صافى

أرباح البنوك المفصحة وغير المفصحة عن المسئولية الاجتماعية ١١٦ مليون دولار و٨.٢١ مليون دولار على التوالى. ويعنى ذلك أنه في المتوسط فإن البنوك المفصحة عن المسئولية الاجتماعية تميل لأن تكون أكبر في حجم الأصول، عدد العاملين، عدد الفروع، عدد ماكينات الصراف الآلى والأرباح مقارنة بالبنوك غير المفصحة عن المسئولية الاجتماعية وهو ما يعكس تعرضها لمستويات مرتفعة من الضغوط المجتمعية والسياسية.

أما بالنسبة لحجم مجلس الإدارة فنجد إنه بصفة عامة يبلغ متوسط عدد أعضاء مجلس الإدارة ٨.٦٧ عضواً، بينما يبلغ فى البنوك المفصحة ٩.٢٢ عضواً أما فى البنوك غير المفصحة فيبلغ ٧.٥٥ عضواً. أما بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين فنجد إنه بصفة عامة فإن عدد (نسبة) الأعضاء المستقلين يبلغ ١.١٥ (١١.٤٦%) عضو مستقل، بينما يبلغ فى البنوك المفصحة ١.٤٤ (١٤%) عضو مستقل أما فى البنوك غير المفصحة فيبلغ ٠.٥٥ (٦%) عضو مستقل. وأخيراً فإنه بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة من نفس العائلة فنجد أنه بصفة عامة فإن عدد (نسبة) الأعضاء من نفس العائلة في مجلس الإدارة يبلغ فى المتوسط ٢.٠٤ (٢٤.٣٥%) عضوية عائلية، بينما يبلغ فى البنوك المفصحة ٢.٠٥ (٢٤.٤٠%) عضوية عائلية أما فى البنوك غير المفصحة فيبلغ ٢ (٢٤.٢٠%) عضوية عائلية. ويشير اختبار Shapiro-Wilk test إلى أن جميع المتغيرات فيما عدا حجم مجلس الإدارة لا تتبع التوزيع المعتدل مما يدعم من اختيار الاختبارات اللا معلمية لاختبار الفروض الاحصائية.

جدول رقم (٣): ملخص نتائج الإحصاء الوصفى لاجمالى عينة الدراسة

	إجمالي البنوك التجارية اللبنانية في العينة			
	المتوسط	الوسيط	الانحراف المعيارى	اختبار Shapiro-Wilk
حجم الأصول	٦٤٩١	٢٤٠٣.٣٠	٨٠٧٤.١٧	$p < 0.01$
عدد العاملين	٧٠١.٥٦	٣٦٠	٧٠٣.١٩	$p < 0.01$
عدد الفروع	٣٢.٥٥	١٩	٢٦.٠٧	$p < 0.01$
الأرباح	٧٩.٤٠	٢١.٦٤	١١٩.٤٦	$p < 0.01$
عدد ماكينات الصراف الآلى	٤١	٢٤	٤٢.٣٦	$p < 0.01$
حجم مجلس الإدارة	٨.٦٧	٩	٢.٣٨	$p > 0.10$
عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين	١.١٥	١	١.٢٩	$p < 0.01$
نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين	%١١.٤٦	%١١.١١	%١٢.٠٩	$p < 0.01$
عدد أعضاء مجلس الإدارة من نفس العائلة	٢.٠٤	٢	١.٣٧	$p < 0.01$
نسبة أعضاء مجلس الإدارة من نفس العائلة	%٢٤.٣٥	%٢٥	%١٧	$p < 0.05$

جدول رقم (٤): ملخص نتائج الإحصاء الوصفى للبنوك غير المفصحة والمفصحة عن المسئولية الاجتماعية

	البنوك غير المفصحة عن المسئولية الاجتماعية			البنوك المفصحة عن المسئولية الاجتماعية		
	المتوسط	الوسيط	الانحراف المعيارى	المتوسط	الوسيط	الانحراف المعيارى
حجم الأصول	١٠٠٩.٥٠	٦٩٠	٨٨٣.٢٤	٩٢٣١.٧٠	٦٥٢١	٨٦٨٧.٨٠
عدد العاملين	١٧٨.٣٣	٢٠١	١٣١.٥٢	٩٦٣.١٧	٨٣٥.٥٠	٧٢٨.٥٠
عدد الفروع	٩.٣٣	٩	٦.٥٧	٤٤.١٧	٤٥	٢٤.٣٠
الأرباح	٨.٢١	٥.٤٠	٨.٢٩	١١٦	٦٣.٥٥	١٣٣.٣٠
عدد ماكينات الصراف الآلى	٨.٣٣	٧	٩.٢٠	٥٧.٣٣	٥٣.٥٠	٤٣.٠٩
حجم مجلس الإدارة	٧.٥٥	٧	٢.١٨	٩.٢٢	٩	٢.٣
عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين	٠.٥٥	٠	٠.٧٣	١.٤٤	١.٥	١.٤٢
نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين	٦%	٠%	٨%	١٤%	١٤.٦٥%	١٣%
عدد أعضاء مجلس الإدارة من نفس العائلة	٢	٢	١.٥	٢.٠٥	٢	١.٣٥
نسبة أعضاء مجلس الإدارة من نفس العائلة	٢٤.٢٠%	٢٨.٥٠%	١٥.٢٠%	٢٤.٤٠%	٢٢.٦٥%	١٨.٢٥%

٥-٢ نتائج اختبار الفروض الاحصائية

٥-٢-١ الفرض الاحصائى الأول:

تم اختبار الفرض الاحصائى الأول عن طريق اختبار الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان للرتب والذى يشير إلى وجود علاقة طردية ($r = 0.819$) ذات معنوية إحصائية ($p < 0.01$) بين الضغوط المجتمعية والسياسية ومستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وبالتالى نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل (ملحق (٣)). وتتفق تلك النتيجة مع نتائج دراسات كلٍ من Branco and Rodrigues (2008b) و Menassa (2010)، Khemir and Baccouche (2010) و Haniffa and Cooke (2005). فالبنوك كبيرة الحجم قد تكون أكثر عرضة للضغوط المجتمعية والسياسية وبالتالى تفصح عن مقدار أكبر من المعلومات المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية بهدف إدارة التكاليف السياسية وإضفاء الشرعية على أنشطتها (Ghazali, 2007)، حيث يعد الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية أحد استرتيجيات إدارة السمعة التنظيمية (Branco and Rodrigues, 2008a). وتتمشى تلك النتيجة مع وجهة نظر كلٍ من Branco and Rodrigues (2006) و Campbell et al. (2006) بأن الشركات الأكثر تعرضاً للضغوط المجتمعية والسياسية تكون أكثر اهتماماً ببناء وتوصيل صورة ذهنية ايجابية عن أنشطتها الاجتماعية إلى المجتمع.

٥-٢-٢ الفرض الاحصائى الثانى:

تم اختبار الفرض الاحصائى الثانى عن طريق اختبار الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان للرتب والذى يشير إلى وجود علاقة طردية ($r = 0.541$) ذات معنوية إحصائية ($p < 0.01$) بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، وبالتالى نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل (ملحق (٣)). فمجلس الإدارة كبير الحجم قد يتضمن أعضاء ذو مهارات،.خبرات، تدريب ومعرفة إدارية متنوعة (Dalton et al., 1999). كما إنه مع تعقد أعمال البنوك فإن مشاركة عدد أكبر من الأعضاء لعبء العمل قد يكون له أثر ايجابى على علاقة البنك بأصحاب المصالح (Jizi et al., 2014). وتتمشى تلك النتيجة مع نتائج دراسات Jizi et al. (2014), Cuadrado-Ballesteros et al. (2015) Gisbert and Navallas (2013) كما إنها تتفق مع دراسة إبراهيم (٢٠١٤) إلا إنها تختلف مع نتائج دراسة Qu et al. (2013).

٥-٢-٣ الفرض الاحصائى الثالث:

تم اختبار الفرض الاحصائى الثالث عن طريق اختبار الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان للرتب والذى يشير إلى وجود علاقة ($r = 0.421$) ذات معنوية إحصائية ($p < 0.05$) بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين ومستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، وبالتالى نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل (ملحق (٣)). وتتفق تلك النتيجة مع نتائج دراسات Gisbert and Navallas (2013), Jizi et al. (2014), Sharif and Rashid (2014), Muttakin and

Subramaniam (2015), Cuadrado-Ballesteros et al. (2015). كما إنها تتفق مع دراسة إبراهيم (٢٠١٤). فأعضاء مجلس الإدارة المستقلون سيكونوا أكثر حرصاً على سمعتهم المهنية، وبالتالى سيعطوا المزيد من الاهتمام لمصالح أصحاب المصالح عند اتخاذ القرارات الإدارية كما أنهم سيكونوا أكثر استجابة للضغوط الاجتماعية (Muttakin and Subramaniam, 2015)، حيث يعمل أعضاء مجلس الإدارة المستقلين على الموازنة بين مصالح حملة الأسهم والمجموعات الأخرى من أصحاب المصالح (Jizi et al., 2014).

٥-٢-٤ الفرض الاحصائى الرابع والخامس:

تم اختبار الفرض الاحصائى الرابع عن طريق اختبار الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان للرتب والذى يشير إلى عدم وجود علاقة ذات معنوية إحصائية ($p > 0.10$) بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة من نفس العائلة ومستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وبالتالى لا نستطيع رفض فرض العدم (ملحق (٣)). كما تم اختبار الفرض الاحصائى الرابع باستخدام اختبار Mann-Whitney U test والذى تشير نتائجه إلى عدم وجود فرق معنوى بين مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فى التقارير المالية المقدمة من البنوك التجارية اللبنانية التى يوجد بها أعضاء مجلس إدارة من نفس العائلة وتلك التى لا يوجد بها أعضاء مجلس إدارة من نفس العائلة (جدول رقم (٥)). وتتفق تلك النتيجة مع ما أشار إليه Ho and Wong (2001) بأنه قد يصعب أحياناً تحديد اتجاه تأثير السيطرة العائلية على ممارسات الإفصاح الاختيارى. ولا تتفق تلك النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات مثل Ho and Wong (2001), Chau and Gray (2002), Chau and Gray (2010), Al-Akra and Hutchinson (2013).

جدول رقم (٥): ملخص نتائج اختبار **Mann-Whitney U test** – السيطرة العائلية

	Family Control	N	Mean Rank	Sum of Ranks	Exact Sig.
CSRD	Non-Family Control	6	14.83	89.00	.798
	Family Control	21	13.76	289.00	
	Total	27			

يشير CSRD إلى مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية.
يشير Non-Family Control إلى عدم وجود سيطرة عائلية.
يشير Family Control إلى وجود سيطرة عائلية.

٥-٢-٥ الفرض الإحصائى السادس:

تشير نتائج اختبار Mann-Whitney U test إلى وجود فرق معنوى بين مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فى التقارير المالية المقدمة من البنوك التجارية اللبنانية التى يوجد بها ثنائية الأدوار وتلك التى لا يوجد بها ثنائية الأدوار ($p < 0.05$). ويشير ذلك إلى أن البنوك التى لا يوجد بها ثنائية الإدوار تقدم مستوى أكبر من الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية مقارنة بالبنوك التى يوجد بها ثنائية الأدوار، وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل (جدول رقم (٦)). إن ثنائية الأدوار تمنح المزيد من السلطة للمدير التنفيذى عند إتخاذ القرارت الإدارية وهو ما قد يؤدى إلى إهمال مصالح العديد من أصحاب المصالح وقد ينعكس ذلك فى انخفاض المشاركة فى الأنشطة المجتمعية وبالتالى انخفاض الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية (Muttakin and Subramaniam, 2015). وتتفق تلك النتيجة مع نتائج دراسات Huafang and Jianguo (2007), Gisbert and Navallas (2013), Qu et al. (2013), إلا إنها تختلف مع نتائج دراسات Ho and Wong (2001), Cheng and Courtenay (2006), Al-Akra and Hutchinson (2013).

جدول رقم (٦): ملخص نتائج اختبار **Mann-Whitney U test** – ثنائية الأدوار

	Family Control	N	Mean Rank	Sum of Ranks	Exact Sig.
CSRD	Non-Role Duality	12	17.42	209.00	.047
	Role Duality	15	11.27	169.00	
	Total	27			

يشير CSRD إلى مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية.
يشير Non-Role Duality إلى عدم وجود ثنائية الأدوار.
يشير Role Duality إلى وجود ثنائية الأدوار.

٥-٢-٦ الفرض الاحصائى السابع:

تشير نتائج اختبار Mann-Whitney U test إلى وجود فرق معنوى بين مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فى التقارير المالية المقدمة من البنوك التجارية اللبنانية التى يوجد بها ثنائية الأدوار والسيطرة العائلية معاً وغيرها من البنوك اللبنانية التجارية ($p < 0.10$). ويشير ذلك إلى أن البنوك التى يوجد بها ثنائية الإدوار وسيطرة عائلية تقدم مستوى أقل من الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية مقارنة بالبنوك اللبنانية التجارية الأخرى، وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل (جدول رقم (٧)). تشير تلك النتيجة إلى تعاظم الأثر السلبى للتفاعل بين ثنائية الأدوار مع السيطرة العائلية بأعتبارهما مصدر تهديد للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، حيث تشير تلك الحالة إلى المزيد من تركز السلطة داخل مجلس الإدارة وإمكانية مزاولة المزيد من التسلط الإدارى. ويرى Chau and

Gray (2002) أنه فى الشركات العائلية يتم تفضيل الخصوصية ووضع قيود على الإفصاح عن المعلومات فيما عداً الإفصاح للأطراف المعنية بإدارة وتمويل الشركة. وتؤكد تلك النتيجة ما أشارت إليه دراسة Darmadi and Sodikin (2013) من ضعف ممارسات حوكمة الشركات فى الشركات العائلية بسبب عدم فاعلية مراقبة الإدارة.

جدول رقم (٧): ملخص نتائج اختبار Mann-Whitney U test – التفاعل بين ثنائية الأدوار والسيطرة العائلية

	Family Control	N	Mean Rank	Sum of Ranks	Exact Sig.
CSRD	Non-Role Duality and Family Control	16	16.44	263.00	.056
	Role Duality and Family Control	11	10.45	115.00	
	Total	27			

يشير CSRD إلى مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية.
يشير Non-Role Duality and Family Control إلى عدم وجود ثنائية الأدوار والسيطرة العائلية معاً.
يشير Role Duality and Family Control إلى وجود ثنائية الأدوار والسيطرة العائلية معاً.

وتخلص من تلك النتائج إلى أن البنوك التجارية اللبنانية الأكثر تعرضاً للضغوط المجتمعية والسياسية، ذات مجلس الإدارة كبير الحجم، التى يتواجد فيها نسبة أكبر من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين تقدم مستوى أكبر من الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية مقارنة بالبنوك التجارية اللبنانية التى تتعرض لضغوط مجتمعية وسياسية أقل، ذات مجلس الإدارة صغير الحجم والتى يتواجد فيها نسبة أقل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين. ومن جهة أخرى وإن كانت السيطرة العائلية لا تؤثر على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فإن ثنائية الأدوار تشكل تهديداً واضحاً للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، ويقوى ذلك الأثر فى حالة التفاعل بين السيطرة العائلية وثنائية الأدوار. وتدعم تلك النتائج إمكانية استخدام نظرية الوكالة، نظرية الشرعية ونظرية أصحاب المصالح في تفسير الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في الدول النامية نظراً لأن الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية لم يعد مقصوراً على الدول المتقدمة فقط بل أصبح هناك طلباً متنامياً على ذلك النوع من الإفصاح في الدول النامية.

٦-خلاصة وتوصيات البحث ومجالات البحث المقترحة

٦-١ خلاصة البحث والإجابة على أسئلته

يهدف البحث إلى دراسة محددات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في القطاع المصرفى اللبنانى، وذلك عن طريق تحليل التقارير المالية لعينة من ٢٧ بنك تجارى فى سنة ٢٠١٢. وتم استخدام تحليل المحتوى لقياس مستوى الإفصاح وفقاً لعدد الجمل كما تم دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وعدد من خصائص البنوك وآليات الحوكمة وهى الضغوط المجتمعية والسياسية، السيطرة العائلية، حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة وثنائية الأدوار. وتشير نتائج البحث إلى تقديم البنوك التجارية اللبنانية إفصاحاً منخفضاً عن المسئولية الاجتماعية، كما تميل نحو تقديم إفصاحاً متزايداً عن المشاركة المجتمعية يليها الموارد البشرية يليها المنتجات والعملاء وأخيراً الإفصاح البيئي، كما يميل الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية أن يكون إفصاحاً وصفياً مقارنة بالإفصاح الكمى. وفيما يتعلق بمحددات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية تعد الضغوط المجتمعية والسياسية أحد أهم محددات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فى القطاع المصرفى اللبنانى. كما إنه كلما زاد حجم مجلس إدارة البنك وكلما زادت استقلالية مجلس الإدارة كلما قدم البنك المزيد من الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية. ومن ناحية أخرى وإن كان لا يوجد تأثير لثنائية الأدوار والسيطرة العائلية على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، إلا أن التفاعل بينهما يؤثر بشكل عكسى على ذلك الإفصاح.

وتدعم تلك النتائج إمكانية استخدام نظرية الوكالة، نظرية الشرعية ونظرية أصحاب المصالح في تفسير الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في الدول الأقل تقدماً. ويعتقد الباحث أن نتائج تلك الدراسة قد تنعكس على ممارسات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فى دول منطقة الشرق الأوسط نظراً لما بينهم من قيم مجتمعية مشتركة.

٦-٢ توصيات البحث

في ضوء النتائج التي انتهى إليها البحث فإن الأمر يقتضى تقديم مجموعة من التوصيات ومن أهمها:

- يجب أن تضطلع الهيئات الإشرافية بمسئوليتها نحو إلزام البنوك بتقديم المزيد من الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، فمع تدنى مستويات الإفصاح فى الدول النامية تثور الحاجة إلى العمل على فرض متطلبات إفصاح إجبارية تلزم جميع البنوك بتقديم ذلك الإفصاح، حيث إنه فى حالة غياب آليات الإلزام فلا يتوقع أن تقدم الشركات مستويات مرتفعة من الإفصاح الاختيارى.

- العمل على تدريب القائمين على إعداد التقارير المالية على الاتجاهات المعاصرة فى الإفصاح الاختيارى فقصور التعليم المحاسبى فى الوطن العربى مصحوباً بضعف القدرات التنظيمية والتدريبية للجهات المهنية قد يلقى بآثار سلبية على ممارسات الإفصاح المحاسبى.

٦-٣ مجالات البحث المقترحة

يقترح الباحث إجراء المزيد من البحوث في مجال الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية تتناول:

- دراسة تطور الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية خلال فترة زمنية طوية نسبياً مما يساعد على تتبع تطور الإفصاح عبر الزمن.
- دراسة مقارنة للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية بين القطاعات المالية وغير المالية.
- دراسة مقارنة للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية التقارير المالية والمواقع الإلكترونية للشركات.
- دراسة تأثير الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية على قرارات الإستثمار.
- دراسة العلاقة بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وتكلفة رأس المال.

مراجع البحث

١. المراجع العربية

- إبراهيم، علاء الدين توفيق، (٢٠١٤)، "محددات وحوافز التقرير عن المسئوولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة – جامعة طنطا، المجلد ٢، العدد ١، ص ص:٤٥-١٠٤.

- الخيال، توفيق عبد المحسن، مفتى، محمد حسن على، (٢٠٠٣)، "أهمية الإفصاح عن المسئوولية البيئية والاجتماعية فى التقارير المالية المنشورة فى المملكة العربية السعودية"، *مجلة الفكر المحاسبى*، كلية التجارة – جامعة عين شمس، المجلد ٧، العدد ٢، ص ص: ٢٥٣-٢٩٤.

- السيد، صفا محمد، (٢٠٠١)، "نظرية الوكالة والإفصاح الاجتماعى للشركات المصرية"، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، كلية التجارة – جامعة سوهاج، المجلد ١٥، العدد٢، ص ص: ٤٥-١٠٤.

- سعدالدين، إيمان محمد (٢٠١٣)، "خصائص الشركات كمحددات للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية فى ضوء المؤشر المصرى لمسئولية الشركات بالتطبيق على الشركات المصرية"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، .كلية التجارة – جامعة عين شمس، العدد ٣، ص ص: ٤٠٧-٤٨٢.

- عسيرى، عبد الله على، (٢٠١١)، "إفصاح شركات المساهمة السعودية عن المسئولية الاجتماعية فى تقاريرها المالية: دراسة تطبيقية"، *مجلة البحوث التجارية*، كلية التجارة – جامعة الزقازيق، المجلد ٣٣، العدد ٢، ص ص: ١٧٥-٢١١.

- مليجى، مجدى مليجى عبد الحكيم، (٢٠١٤)، "محددات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وأثره على أداء وسمعة البنوك فى البيئة المصرية: دراسة نظرية تطبيقية"، *المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة*، كلية التجارة – جامعة عين شمس، العدد ٤، ص ص: ١-٨١.

٢. المراجع الأجنبية

Abeysekera, I. (2010), "The influence of board size on intellectual capital disclosure by Kenyan listed firms", *Journal of Intellectual Capital,* Vol. 11 No. 4, pp. 504-518.

Abu-Nassar, M. and Rutherford, B. A. (1996), "External users of financial reports in Less Developed Countries: The case of Jordan", *The British Accounting Review,* Vol. 28 No. 73-87.

Achua, J. K. (2008), "Corporate social responsibility in Nigerian Banking system", *Society and Business review,* Vol. 3 No. 1, pp. 57-71.

Adams, C. A., Hill, W.-Y. and Roberts, C. B. (1998), "Corporate social reporting practices in Western Europe: Legitimating corporate behaviour?", *The British Accounting Review,* Vol. 30, pp. 1-21.

Al-Akra, M. and Hutchinson, P. (2013), "Family firm disclosure and accounting regulation reform in the Middle East: The case of Jordan", *Research in Accounting Regulation,* Vol. 25, pp. 101-107.

Al-Naimi, H. A., Hossain, M. and Momin, M. A. (2012), "Corporate social responsibility reporting in Qatar: A descriptive analysis", *Social Responsibility Journal,* Vol. 8 No. 4, pp. 511-526.

Al-Razeen, A. and Karbhari, Y. (2004), "Users perceptions of corporate information in Saudi Arabia: An empirical analysis", *International Journal of Commerce and Management,* Vol. 14 No. 3/4, pp. 41-57.

Aribi, Z. A. and Gao, S. (2010), "Corporate social responsibility disclosure: A comparison between Islamic and conventional financial institutions", *Journal of Financial Reporting and Accounting,* Vol. 8 No. 2, pp. 72-91.

Barako, D. G., Hancock, P. and Y.Izan, H. (2006), "Factors Influencing Voluntary Corporate Disclosure by Kenyan Companies", *Corporate Governance,* Vol. 14 No. 2, pp. 107-125.

Baydoun, N. and Willett, R. (1995), "Cultural relevance of western accounting systems to developing countries", *Abacus,* Vol. 31 No. 1, pp. 67-92.

Baz, F. C. (2013), "Bilanbanques", BankData, Beirut.

Belkaoui, A. and Karpik, P. G. (1989), "Determinants of the corporate decision to disclose social information", *Accounting, Auditing & Accountability Journal,* Vol. 2 No. 1, pp. 36-51.

Block, J. H. and Wagner, M. (2013), "The effect of family ownership on different dimensions of corporate social responsibility: Evidence from large U.S. firms", *Business Strategy and the Environment,* Vol. 23 No. 7, pp. 475-492.

Bowen, F. e. (2000), "Environmental visibility: A trigger of green organizational response?", *Business Strategy and the Environment,* Vol. 9, pp. 92-107.

Brammer, S. and Pavelin, S. (2004), "Voluntary social disclosures by Large UK companies", *Business Ethics: A European Review,* Vol. 13 No. 2/3, pp. 86-99.

Branco, M. C. and Rodrigues, L. L. (2006), "Communication of corporate social responsibility by Portuguese banks: A legitimacy theory perspective", *Corporate Communications: An International Journal,* Vol. 11 No. 3, pp. 232-248.

Branco, M. C. and Rodrigues, L. L. (2008a), "Factors influencing social responsibility disclosure by Portuguese companies", *Journal of Business Ethics,* Vol. 83 No. 4, pp. 685-701.

Branco, M. C. and Rodrigues, L. L. (2008b), "Social responsibility disclosure: A study of proxies for the public visibility of Portuguese banks", *The British Accounting Review,* Vol. 40, pp. 161-181.

Campbell, D., Moore, G. and Sherives, P. (2006), "Cross-sectional effects in community disclosure", *Accounting, Auditing & Accountability Journal,* Vol. 19 No. 1, pp. 96-114.

Chau, G. and Gray, S. J. (2010), "Family ownership, Board independence and voluntary disclosure: Evidence from Hong Kong", *Journal of International Accounting, Auditing & Taxation,* Vol. 19, pp. 93-109.

Chau, G..K. and Gray, S. J. (2002), "Ownership structure and corporate voluntary disclosure in Hong Kong and Singapore", *The International Journal of Accounting,* Vol. 37, pp. 247-265.

Chen, C. J. P. and Jaggi, B. (2000), "Association between independent non-executive directors, family control and financial disclosures in Hong Kong", *Journal of Accounting and Public Policy,* Vol. 19, pp. 285-310.

Chen, S., Chen, X. and Cheng, Q. (2008), "Do family firms provide more or less voluntary disclosure?", *Journal of Accounting Research,* Vol. 46 No. 3, pp. 499-536.

Cheng, E. C. M. and Courtenay, S. M. (2006), "Board composition, regulatory regime and voluntary disclosure", *The International Journal of Accounting,* Vol. 41, pp. 262-289.

Cheng, Q. (2014), "Family firm research - A review", *China Journal of Accounting Research,* Vol. 7, pp. 149-163.

Clarke, J. and Gibson-Sweet, M. (1999), "The use of corporate social disclosure in the management of reputation and legitimacy: A cross

sectoral analysis of UK Top 100 companies", *Business Ethics: A European Review,* Vol. 8 No. 1, pp. 5-13.

Cowen, S. S., Ferreri, L. B. and Parker, L. D. (1987), "The impact of corporate characteristics on social responsibility disclosure: A typology and frequency-based analysis", *Accounting, Organizations and Society,* Vol. 12 No. 2, pp. 111-122.

Cuadrado-Ballesteros, B., Rodriguez-Ariza, L. and Garcia-Sanchez, I.-M. (2015), "The role of independent directors at the family firms in relation to corporate social responsibility disclosures", International Business Review, Vol. 24 No. 5, pp. 890-901.

Dalton, D. R., Dialy, C. M., Johnson, J. L. and Ellstrand, A. E. (1999), "Number of directors and financial performance: A meta analysis", *Academy of Management Journal,* Vol. 42 No. 6, pp. 674-686.

Darmadi, S. and Sodikin, A. (2013), "Information disclosure by family-controlled firms: The role of board independence and institutional ownership", *Asian Review of Accounting,* Vol. 21 No. 3, pp. 223-240.

Danish Business Authority. (2013), "Corporate social responsibility and reporting in Denmark:Impact of the third year subject to the legal requirements for reporting on CSR in the Danish Financial Statements Act", Danish Business Authority, Copenhagen.

Deegan, C. (2002), "Introduction: The legitimising effect of social and environmental disclosures - a theoretical foundation", *Accounting, Auditing & Accountability Journal,* Vol. 15 No. 3, pp. 282-311.

Douglas, A., Doris, J. and Johnson, B. (2004), "Corporate social reporting in Irish financial institutions", *The TQM Magazine,* Vol. 16 No. 6, pp. 387-395.

El-Bannany, M. (Fall 2007), "A study of determinants of social disclosure level in UK banks", *Corporate Ownership & Control,* Vol. 5 No. 1, pp. 120-130.

El-Ghoul, S., Guedhami, O. and Kwok, C. C. Y. (2011), "Does corporate social responsibility affect the cost of capital?", *Journal of Banking and Finance,* Vol. 35, pp. 2388-2406.

Elliott, R. K. and Jacobson, P. D. (1994), "Cost and benefits of business information disclosure", *Accounting Horizons,* Vol. 8 No. 4, pp. 80-96.

Eng, L. L. and Mak, Y. T. (2003), "Corporate governance and voluntary disclosure", *Journal of Accounting and Public Policy,* Vol. 22, pp. 325-345.

Fahed-Sreih, J. and Pistrui, D. (2012). Motives for Entrepreneurship: The Case of Lebanese Family Businesses, Entrepreneurship - Gender, Geographies and Social Context, Prof. Thierry Burger-Helmchen (Ed.), ISBN: 978-953-51-0206-9, InTech, Available from: http://www.intechopen.com/books/entrepreneurshipgender-geographies-and-social-context/motives-for-entrepreneurship-the-case-of-lebanese-family-businesses

Fama, E. F. (1980), "Agency problems and theory of the firm", *Journal of Political Economy,* Vol. 88 No. 2, pp. 288-307.

Fama, E. F. and Jensen, M. C. (1983), "Separation of ownership and control", *Journal of Law and Economics,* Vol. 26 No. 2, pp. 301-325.

Fifka, M. S. (2013), "Corporate responsibillty reporting and its determinants in comparative perspective: A review of the empirical literature and a meta-analysis", *Business Strategy and the Environment,* Vol. 22, pp. 1-35.

Forker, J. (1992), "Corporate Governance and Disclosure Quality", *Accounting and Business Research,* Vol. 22 No. 86, pp. 111-124.

Freeman, R. (1984), *Strategic management: A stakeholder approach*, Pitman, Boston.

Gelb, D. S. and Strawser, J. A. (2001), "Corporate social responsibility and financial disclosures: An alternative explanation for increased disclosure", *Journal of Business Ethics,* Vol. 33 No. 1, pp. 1-13.

Ghazali, N. A. M. (2007), "Ownership structure and corporate social responsibility disclosure: Some Malaysian evidence", *Corporate Governance,* Vol. 7 No. 3, pp. 251-266.

Gisbert, A. and Navallas, B. (2013), "The association between voluntary disclosure and corporate governance in the presence of severe agency conflicts", *Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting,* Vol. 29, pp. 286-298.

Grant Thornton. (2014), "The current state of sustainability reporting in financial services", Grant Thornton, U.S.

Gray, R., Javed, M., Power, D. M. and Sinclair, C. D. (2001), "Social and environmental disclosure and corporate characteristics: A research note and extension", *Journal of Business Finance & Accounting,* Vol. 28 No. 3, pp. 327-356.

Gray, R., Kouhy, R. and Lavers, S. (1995a), "Constructing a research database of social and environmental reporting by UK companies", *Accounting, Auditing & Accountability Journal,* Vol. 8 No. 2, pp. 78-101.

Gray, R., Kouhy, R. and Lavers, S. (1995b), "Corporate social and environmental reporting: A review of then literature and a longitudinal study of UK disclosure", *Accounting, Auditing & Accountability Journal,* Vol. 8 No. 1, pp. 47-77.

Gujarati, D. N. (2004), *Basic Econometrics*, The McGraw–Hill, New York.

Guthrie, J. and Parker, L. D. (1989), "Corporate social reporting: A rebuttable of legitimacy theory", *Accounting and Business Research,* Vol. 19 No. 76, pp. 343-352.

Hackston, D. and Milne, M. J. (1996), "Some determinants of social and environmental disclosures in New Zealand companies", *Accounting, Auditing & Accountability Journal,* Vol. 9 No. 1, pp. 77-108.

Hair, J. F., Black, B., Babin, B., Anderson, R. E. and Tatham, R. L. (2006), *Multivariate Data Analysis*, Pearson Prentice Hall, Upper Saddle River, N.J.

Hamid, F. Z. A. (Summer 2004), "Corporate social disclosure by banks and finance companies: Malaysian evidence", *Corporate Ownership & Control,* Vol. 1 No. 4, pp. 118-129.

Haniffa, R. M. and Cooke, T. E. (2005), "The impact of culture and governance in corporate social reporting", *Journal of Accounting and Public Policy,* Vol. 24, pp. 391-430.

Hassan, A. and Harahap, S. S. (2010), "Exploring corporate social responsibility disclosure: The case of Islamic banks", *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management,* Vol. 3 No. 3, pp. 203-227.

Hibbitt, C. J. (2004), "External environmental disclosure and reporting by large European companies: An economic, social and political analysis of managerial behaviour", Vrije Universiteit, Amsterdam, Netherlands.

Ho, S. S. M. and Wong, K. S. (2001), "A study of the relationship between corporate governance structures and the extent of voluntary disclosure", *Journal of International Accounting, Auditing & Taxation,* Vol. 10, pp. 139-156.

Huafang, X. and Jianguo, Y. (2007), "Ownership structure, board composition and corporate voluntary disclosure: Evidence from listed companies in China", *Managerial Auditing Journal,* Vol. 22 No. 6, pp. 604-619.

Islam, M. A. and Deegan, C. (2008), "Motivations for an organisation within a developing country to report social responsibility information: Evidence from Bangladesh", *Accounting, Auditing & Accountability Journal,* Vol. 21 No. 6, pp. 850-874.

Jain, A., Keneley, M. and Thomson, D. (2015), "Voluntary CSR disclosure works: Evidence from Asia-Pacific banks", *Social Responsibility Journal,* Vol. 11 No. 1, pp. 2-18.

Jensen, M. C. (1993), "The Modern Industrial Revolution, Exit and the Failure of Internal Control Systems", *The Journal of Finance,* Vol. 48 No. 3, pp. 831-880.

Jensen, M. C. and Meckling, W. H. (1976), "Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure", *Journal of Financial Economics,* Vol. 3, pp. 305-360.

Jizi, M., Salama, A., Dixon, R. and Stratling, R. (2014), "Corporate governance and corporate social responsibility disclosure: Evidence from the US banking sector", *Journal of Business Ethics,* Vol. 125, pp. 601-615.

John, K. and Senbet, L. W. (1998), "Corporate Governance and Board Effectiveness", *Journal of Banking and Finance,* Vol. 22, pp. 371-304.

Khan, M. H.-U.-Z., Halabi, A. K. and Samy, M. (2009), "Corporate social responsibility (CSR) reporting: A study of selected banking companies in Bangladesh", *Social Resposibility Journal,* Vol. 5 No. 3, pp. 344-357.

Khemir, S. and Baccouche, C. (2015), "Analysis of the determinants of corporate social responsibility disclosure in the annual reports of Tunisian listed firms", *Research in Accounting in Emerging Economies,* Vol. 10 No. 119-144.

Kolonoski, R. J. (1991), "Foundational considerations in the corporate social responsibility debate", *Business Horizons,* Vol. 34 No. 4, pp. 9-18.

KPMG. (2013), "KPMG international survey of corporate responsibility reporting", KPMG, Swiss.

Lan, Y., Wang, L. and Zhang, X. (2013), "Determinants and features of voluntary disclosure in the Chinese stock market", *China Journal of Accounting Research,* Vol. 6, pp. 265-285.

Lindblom, C. K. (1994), "The implications of organizational legitimacy for corporate social performance and disclosure", in *Paper presented in The Critical Perspective on Accounting conference,* New York.

Menassa, E. (2010), "Corporate social responsibility: An exploratory study of the quality and extent of social disclosure by Lebanese commercial banks", *Journal of Applied Accounting Research,* Vol. 11 No. 1, pp. 4-23.

Milne, M. J. (2001), "Positive accounting theory, political costs and social disclosures analyses: A critical look", *Critical Perspectives on Accounting,* Vol. 13 No. 3, pp. 369-395.

Milne, M. J. and Adler, R. W. (1999), " Exploring the Reliability of Social and Environmental Disclosure Content Analysis", *Accounting, Auditing & Accountability Journal,* Vol. 12 No. 2, pp. 237-256.

Mokhtar, E. S. (2011), "Investigating risk reporting in Egypt", Cardiff University, Cardiff.

Muttakin, M. B. and Khan, A. (2014), "Determinants of corporate social disclosure: Empirical evidence from Bangladesh", *Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting,* Vol. 30, pp. 168-175.

Muttakin, M. B. and Subramaniam, N. (2015), "Firm ownership and board characteristics: Do they matter for corporate social responsibility disclosure of Indian companies?", *Sustainability Accounting, Manageirial and Policy Journal,* Vol. 6 No. 2, pp. 138-165.

Ness, K. E. and Mirza, A. M. (1991), "Corporate social disclosure: A note on a test of agency theory", *The British Accounting Review,* Vol. 23, pp. 211-217.

Neu, D., Warsame, H. and Pedwell, K. (1998), "Managing public impressions: environmental disclosures in annual reports", *Accounting, Organizations and Society,* Vol. 23 No. 3, pp. 265-282.

Neuendorf, K. A. (2002), *The Content Analysis Guidebook,* Sage Publications Inc., London.

Ng, E. J. and H. C. Koh. (1994), "An Agency Theory and Probit Analytic Approach to Corporate Non-mandatory Disclosure Compliance", *Asia-Pacific Journal of Accounting,* Vol. 1, pp. 29-44.

Patten, D. M. (1992), "Intra-industry environmental disclosures in response to the Alaskan oil spill: A note on legitimacy theory", *Accounting, Organizations and Society,* Vol. 17 No. 5, pp. 471-475.

Qu, W., Leung, P. and Cooper, B. (2013), "A study of voluntary disclosure of listed Chinese firms - a stakeholder perspective", *Managerial Auditing Journal,* Vol. 28 No. 3, pp. 2013.

Ramanthan, K. V. (1976), "Towards a theory of corporate social accounting", *The Accounting Review,* Vol. 51 No. 3, pp. 516-528.

Riffe, D., Lacy, S. and G.Fico, F. (2005), *Analysing Media Messages: Using Quantitative Content Analysis in Research,* Lawrence Erlbaum, Mahwah.

Roberts, R. W. (1992), "Determinants of corporate social responsibility disclosure: An application of stakeholder theory", *Accounting, Organizations and Society,* Vol. 17 No. 6, pp. 595-612.

ROSC. (2003), "Report on the observance of standards and codes", World Bank.

Sani, F. and Todman, J. (2006), *Experimental design and statistics for psychology: A first course*, Blackwell Publishing Ltd, Oxford.

Sharif, M. and Rashid, K. (2014), "Corporate governance and corporate social responsibility (CSR) reporting: An empirical evidence from commercial banks (CB) of Pakistan", *Quality & Quantity,* Vol. 48 No. 5, pp. 2501-2521.

Shocker, A. D. and Sethi, S. P. (1974), "An approach to incorporating social preferences in developing corporate action strategies", in S. P, S. (Ed.), *The unstable ground: Corporate social policy in a dynamic society*. Melville Publishing Company, Los Angeles.

Tagesson, T., Blank, V., Brogberg, P. and Collin, S.-O. (2009), "What explain the extent and content of social and environmental disclosures on corporate websites: A study of social and environmental reporting in Swedish listed corporations", *Corporate Social responsibility and Environmental Management,* Vol. 16, pp. 352-364.

Tarna, K. "Reporting on the environment: Current practice in the financial sector", pp. 49-64.

Tsang, E. W. K. (1998), "A longitudinal study of corporate social reporting in Singapore", *Accounting, Auditing & Accountability Journal,* Vol. 11 No. 5, pp. 624-635.

Unerman, J. (2000), "Methodological issues - reflections on quantification in corporate social reporting content analysis", *Accounting, Auditing & Accountability Journal,* Vol. 13 No. 5, pp. 667-681.

Van der Lann Smith, J., Adhikari, A., Tondkar, R. H. and Andrews, R. L. (2010), "The impact of corporate social disclosure on investment behavior: A cross-national study", *Journal of Accounting and Public Policy,* Vol. 29, pp. 177-192.

Walden, W. D. and Schwartz, B. N. (1997), "Environmental disclosures and public policy pressure", *Journal of Accounting and Public Policy,* Vol. 16, pp. 125-154.

Weber, R. P. (1990), *Basic Content Analysis*, Sage Publications Inc., Newbury Park, Calif.

Williams, S. M. (1999), "Voluntary environmental and social accounting disclosure practices in the Asia-Pacific region: An international empirical test of political economy theory", *The International Journal of Accounting,* Vol. 34 No. 2, pp. 209-238.

Williams, S. M. and Pei, C.-A. H. W. (1999), "Corporate social disclosure by listed companies on their web sites: An international comparison", *The International Journal of Accounting*, Vol. 34 No. 3/4, pp. 389-419.

World Bank. (2003), "Public Policy for Corporate Social Responsibility", *WBI E-Conferences on Corporate Responsibility, Accountability, and Sustainability*, World Bank, New York.

ملاحق البحث

ملحق (١): مجموعات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية

الإفصاح البيئي	السياسات البيئية نظم الإدارة البيئية سياسات الإقراض والاستثمار الحفاظ على الموارد الطبيعية أنشطة الطاقة وإعادة التدوير أنشطة الاستدامة
الإفصاح عن الموارد البشرية	معنويات العاملين التدريب وتطوير العاملين ملخص عن العاملين نظم شراء أسهم العاملين صحة وسلامة العاملين علاقات مع العاملين مكافآت العاملين نظم مساعدات العاملين
الإفصاح عن المنتجات والعملاء	جودة المنتجات العلاقات مع العملاء الخدمات المقدمة للعملاء كبار السن وذوى الاحتياجات الخاصة
المشاركة المجتمعية	تدعيم الصحة العامة التبرعات للجمعيات الخيرية تدعيم المؤسسات غير الهادفة للربح أنشطة الرعاية الكفالة تدعيم التعليم تدعيم الأنشطة الرياضية

ملحق (٢): قواعد تصنيف الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية

١. مناقشة أنشطة مجلس الإدارة لا يتم إدراجها كمناقشة لمعلومات متعلقة بالموظفين.
٢. كل أنشطة الرعاية يتم تضمينها كإفصاح عن المسئولية الاجتماعية حتى وإن تم تقديمها فى شكل إعلانى.
٣. يجب ذكر جميع الإفصاح على وجه صريح حيث إنه لا يمكن أن يتم التعامل مع الإفصاح إذا تم التعبير عنه بشكل ضمني.
٤. إذا وجدت جملة لديها أكثر من تصنيف ممكن، يجب أن تصنف الجملة استناداً إلى الأنشطة التى يتم التأكيد عليها كثيراً في الجملة.
٥. عند تصنيف المعلومات الموجودة داخل جداول يتم تفسيرها على أساس أن كل سطر يساوي جملة واحدة ويتم تصنيفها وفقا لذلك.
٦. لا يتم إدراج الابتكارات في المنتجات أو الخدمات ما لم تكن تقدم معلومات تتجاوز ما هو ضروري للمنافسة في السوق أو جذب الأعمال.
٧. يتم تسجيل أي إفصاح متكرر عن المسئولية الاجتماعية مرة واحدة كلما تم مناقشته.
٨. المناقشات المتعلقة بنوعية السلع والخدمات يتم تصنيفها كإفصاح عن المسئولية الاجتماعية عندما تحتوي على معلومات عن تغيير فى الجودة يمكن التحقق منه مثل الاعتماد من مؤسسة معايير الجودة الدولية.

ملحق رقم (٣): نتائج تحليل الإرتباط:

Correlations

		CSRD	Social and Political Visibility	Board Size	Board Independence	Family Control
CSRD	Correlation Coefficient	1.000				
	Sig. (1-tailed)	.	.			
	N	27				
Social and Political Visibility	Correlation Coefficient	.819**	1.000			
	Sig. (1-tailed)	.000	.			
	N	27	27			
Board Size	Correlation Coefficient	.541**	.573**	1.000		
	Sig. (1-tailed)	.002	.001	.		
	N	27	27	27		
Board Independence	Correlation Coefficient	.421*	.488**	.543**	1.000	
	Sig. (1-tailed)	.014	.005	.002	.	
	N	27	27	27	27	
Family Control	Correlation Coefficient	-.227	-.185	-.216	-.417*	1.000
	Sig. (1-tailed)	.128	.177	.140	.015	.
	N	27	27	27	27	27

*. Correlation is significant at the 0.05 level (1-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (1-tailed).

- CSRD: ممتوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية.
- Social and Political visibility: الضغوط المجتمعية والسياسية.
- Board Size: حجم مجلس الإدارة.
- Board Independence: إستقلالية مجلس الإدارة.
- Family Control: السيطرة العائلية.